الفصل السادس

دور القوة القومية في العلاقات الدولية

المبحث الأول : حول طبيعة القوة القومية

المبحث الثاني : تقسيمات الدول من حيث امكانيات قوتها القومية وانعكاسات ذلك على سلوكها الدولي

المبحث الثالث : مكونات القوة القومية للدولة

المبحث الرابع : الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم الأخطاء الشائعة في عملية التقييم

المبحث الخامس: كيفية استخدام القوة القومية

المبحث السادس : الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية

المبحث السابع : القيود التي ترد على ممارسة القوة القومية

obeikan.com

obeikandl.com

الفصل السادس

دور القوة القومية في العلاقات الدولية

المبحث الأول

حول طبيعة القوة القومية

تعتبر قوة الدولة من العوامل التى نعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية ، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هى التى ترسم أبعاد الدور الذى تقوم به الدولة في المجتمع الدولى ، وتحدد اطار علاقاتها بالقوى الخارجية أو الأجنبية عنها . ويعتقد كثير من أساتذة العلاقات الدولية ان الذى يحدد مجرى هذه العلاقات ويكيفها هى الدول والقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين وبريطانيا ، الخ أما الدور الذى تقوم به الدول ذات القوة القومية المحدودة فهو دور ضئيل الأثر نسبيا ، بل وربما كان عديم الأثر على الاطلاق(١) . فعلاقات القوة وأوضاع المواجهة بين العملاقين السوفيتى والأمريكى من شأنها ن تحدث سلسلة من ردود الفعل البعيدة المدى على اتساع المجتمع الدولى كله ، بينما أن العلاقات بين دولتى بارجواى وليبريا مثلا ليست لها أية انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على أوضاع هذا المجتمع ككل وهكذا .

وتحليل القوة القومية كقيمة أو كظاهرة مجردة في العلاقات الدولية يجب أن يظل بمنأى عن التعرض لطبيعتها الأخلاقية وما إذا كانت خيرة أم شريرة، ذلك أن الحكم على هذه الطبيعة يختلف من موقف لآخر وحسب الأيدى التى تمسك بزمام هذه القوة والهدف الذى توجه إليه ، فبعض الدول تستخدم قوتها القومية كأداة لاملاء أوضاع قوى معينة ، كما حدث ابان التسابق على المستعمرات أو لفرض نمط سياسى أو أيديولوجى بالذات على الدول الأخرى ، في حين أن هناك دولا أخرى أمكنها ترويض تلك القوة وتهذيبها والتحكم فيها والسيطرة عليها في الحدود التى يقتضيها الدفاع عن أمن الدولة القومى ومصالحها مثلما هو

الحال مع السويد وسويسرا ، فبمعايير القوة العسكرية تمتلك هاتان الدولتان امكانيات ضخمة نسبيا من القوة ، ولكنها قوة دفاع عن واقع قومي معين أكثر مما هي قوة موجهة لفرض هذا الواقع على الآخرين أو تغييره بطريقة يضارون منها بأي مظهر من مظاهر الضرر . (٢)

غير أن ثمة تحفظ مبدئي يجب التأكيد عليه هنا ، ما دمنا بصدد شرح طبيعة القوة القومية وهو أنه يجب التمييز بين الكيفية التي تجرى بها ممارسة القوة القومية من جانب ، وبين استخدام العنف كأحد مظاهر هذه الممارسة من جانب آخر . وذلك لأن الخلط بين هذين الجانبين يؤدى إلى افساد التحليل السليم لطبيعة القوة القومية . فالقوة القومية عناصرها كثيرة ، كما تتنوع وسائل ممارستها وأساليب استخدامها ، وما الاتجاه إلى العنف الا واحد فقط من هذه الأساليب. وعلى هذا الأساس يجب ألا نقرن دائما بين القوة القومية والعنف ونعتبرهما مترادفين ، فالواقع على خلاف ذلك من وجهة النظر العلمية السليمة ، وربما يكون من المستغرب أن نعلم أنه في بعض الأحيان لا يكون استخدام العنف هو أنجح أساليب ممارسة القوة القومية ، أو أكثرها فعالية ، على النحو الذى سنبينه فيما بعد .

بعد ذلك يحق لنا أن نتساءل : ما الذى يصنع القوة القومية للدولة ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست بالأمر البسيط ، فالقوة كما ذكرنا ذات أبعاد معقدة ومتعددة ومتشابكة وبمقدار التفاعل الذى يتم بينها تبرز هذه القوة في النهاية بشكل أو آخر . والقوة بطبيعتها ديناميكية أى أن التغير في ثقل العناصر التى تصنعها لا بد وأن يتبعه تغيرات متشابهة في حجم هذه القوة وفعاليتها .

وربما يتبادر إلى الذهن أن الدول ذات الرقعة الجغرافية الممتدة هى الدول القوية ، كما قد تتحدد هذه القوة في نظر البعض بمعيار الحجم أو الكثافة السكانية للدولة أو بثرائها ، أو بتقدمها الصناعى أو بضخامة جيشها ، الخ . ولكن التركيز على أى من هذه العوامل المفردة لا يوضح القوة الحقيقية للدولة. فالبرازيل تتفوق في مساحتها على الولايات المتحدة الأمريكية ومع ذلك لم يقل أحد أنها دولة قوية والباكستان ذات تعداد سكاني أكبر من ألمانيا الغربية .

ولكنها أقل في القوة . وبلجيكا دولة متقدمة صناعيا ولكنها ليست قوية ، وسويسرا تحتفظ بجيش من الدرجة الأولى ، ومع ذلك فهى ليست دولة قوية اذا ما قورنت بدول أخرى عديدة أقوى منها .

بل ربما وجدنا أمثلة لدول تجمع بين عدد من هذه العوامل ، ومع ذلك فهى ليست قوية وأمامنا مثل الصين في الأربعينات وقبل أن يسيطر عليها الحكم الشيوعى . فرقعة الصين الجغرافية كانت هائلة وسكانها كانوا يشكلون أكبر تعداد لدولة في العالم وكان جيشها ضخما من حيث العدد والتسلح ومع ذلك كانت الصين دولة ضعيفة ولم تكن لها سيطرة كاملة على شئونها الداخلية ، كما أن نفوذها الدولى كان محدودا . ولكن بعد سنوات قليلة ارتفعت الصين إلى مركز قيادى ضخم في المجتمع الدولى ، وهذا التحول يواجهنا بالسؤال الآتي : من أين جاء الاختلاف في نفوذ الصين الدولى خلال تلك الفترة الزمنية القصيرة ؟ اذن لا بد وأن تكون هناك عوامل وتغيرات أخرى سببت هذا الاختـــلاف الواضح في مكانة الصين الدولية . ويأتي الجواب على ذلك أن امكانيات الصين ومواردها الطبيعية والبشرية لم تتغير من حيث الكم ولكن كيفية استخدامها هى التى تغيرت ، فمجرد امتلاك هذه الامكانيات ليس ضمانا في حد ذاته للحصول على القوة ، ولكن استعمال الامكانيات بطريقة تؤثر في سلوك الدول الأخرى ، هو الذى يحقق هذه القوة ويبرزها .

وترتيبا على التحليل السابق نستطيع أن نعرف القوة القومية بأنها المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التى تخدم أغراض الدولة المتملكة لها . وبدون هذا فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية(٣)

وكمثال على هذا التأثير الذى تمارسه الدول على بعضها والذى يعكس قوتها . نذكر أنه بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الاستراتيجية الأمريكية ترمى إلى اعادة تسليح ألمانيا كعائق في طريق التوسع السوفيتى في القارة الأوروبية . ولكن فرنسا التى كانت ترتبط مع الولايات المتحدة بحلف الأطلنطى عارضت سياسة اعادة تسليح المانيا لأنها كانت تخشى التهديد الألماني لأمنها القومى أكثر مما كانت تفعل بالنسبة للتهديد السوفيتى ، ولذا فقد أبدت اعتراضها على كل

المخططات والمشاريع التى قدمت في هذا الصدد ، غير أنه وتحت تأثير الضغط الأمريكى ، قبلت فرنسا اعادة تسليح ألمانيا برغم كل المخاوف والأخطار المحتملة ، ومن هذا نستنتج أن الولايات المتحدة أمكنها أن تمارس بفعالية قوتها على فرنسا التى لم تكن في مركز يسمح لها بمقاومة هذا التأثير .

الا أن هناك تعقيبا يرد على هذه النقطة ، فنحن في تحليلنا لدور القوة في علاقة دولة بأخرى لا ينبغى أن نجرد هذا الدور أو نفصله عن طبيعة هذه العلاقة . فالعلاقة تحدد في المقام الأول نوع القوة التى تتم ممارستها . ولتوضيح ذلك نضرب مثلا بالولايات المتحدة وبريطانيا ، فالعلاقة بينهما هى علاقة تحالف تستمد أصولها من المشاركة الثقافية واللغوية ، الخ . ومن هنا فان السبل المفتوحة أمام الدولتين للتأثير المتبادل بينهما تختلف عن السبل المفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فلا يمكن مثلا أن نتصور أن تلجأ الولايات المتحدة إلى استخدام أساليب القوة التى قد تبدو فعالة مع روسيا في علاقتها مع بريطانيا اذا ما صدر عن الأخيرة تصرف لا ترضى عنه السياسة الأمريكية ، والا أدى ذلك إلى انهيار علاقة التحالف التى تجمع بين الدولتين ، ومن ذلك نخلص باستنتاج آخر وهو أن طبيعة العلاقة الدولية المتبادلة هى التى تحدد بالدرجة الأولى الكيفية التى تستخدم بها قوة الدولة في الدفاع عن مصالحها وأهدافها ، أو بصورة أخرى فانه يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة هذه العلاقة وطبيعة أساليب القوة المستخدمة في اطارها . (٤)

والعكس صحيح ، فان التغير في طبيعة القوة التى تربط بين دولتين في علاقتهما المتبادلة لابد وأن يؤثر بالتغيير أيضا في باقي جوانب هذه العلاقة ، ولنأخذ مثلا على ذلك علاقة الجزائر بفرنسا قبل الاستقلال وبعده ، فقبل الاستقلال كانت هذه العلاقة تقوم على تبعية الجزائر المطلقة لفرنسا ، ومن ثم كانت الجزائر مصدر الاستغلال من جانب فرنسا ، أى أن فرنسا لجأت إلى استغلال موارد الجزائر الطبيعية وامكانياتها الاقتصادية و من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعب الفرنسى . ولكن بعد الاستقلال تغيرت العلاقة بين الدولتين ، ونتيجة لهذا التغيير أصبحت العلاقة تقوم على أساس المساواة كدول مستقلة . ومن ثم . فقدت فرنسا المزايا المادية التى اعتادت أن تحصل

عليها في ظل علاقات قوة كانت هى الطرف المسيطر فيها ، ويصدق نفس المثل بالنسبة لعلاقة مصر ببريطانيا قبل الاستقلال وبعده .

من ذلك كله نخلص إلى أن القوة تشكل جانبا رئيسيا في أى علاقة ، ولا يمكن عزلها عن كل النواحى المتصلة بهذه العلاقة ، فالقوة تتأثر بطبيعة العلاقة ، وكذلك بكل تغيير يطرأ على أى جانب من جوانبها .

نتنقل بعد ذلك إلى مناقشة جانب هام من جوانب القوة القومية ، والذى يتصل بفكرة اللاموضوعية في طبيعة هذه القوة .

فمن الأمور البديهية التى ليست موضع خلاف بين علماء العلاقات الدولية ان الجانب الأكبر من قوة الدولة لا يعتمد فقط على قدرتها على التأثير في سلوك الدول الأخرى ، ولكن ذلك يرتبط أساسا بكيفية تقييم الدولة لهذه القوة ، وأيضا بتقييم الدول الأخرى لها . (٥)

والذى يحدث في حالات كثيرة هوان المسئولين عن هذا التقييم لا تتوافر لديهم معرفة كافية بعناصر القوة القومية للدول التى يتعاملون معها ، وبدرجة لا تسمح لهم باعطاء ثقل نسبى محدد لكل عنصر من عناصر التقييم وصولا إلى استنتاجات قاطعة في هذا الشأن ، لذا كان من الطبيعى أن يتم ذلك التقييم في حالات كثيرة على أساس غير موضوعى ، ومن هنا تكون الافتراضات التى تبنى عليها سياسة الدولة تجاه غيرها من الدول افتراضات غير واقعية أو غير معبرة عن الحقيقة ، ومن هنا كذلك يكون للمبالغة في التقييم أو التهوين منه انعكاسات مباشرة على نظرة الدولة إلى قوتها النسبية مما يؤثر بالتالى في نمط سلوكها الدولى .

وهناك مثال واضح لذلك ، ففى الثلاثينات من هذا القرن كانت النظرة السائدة لايطاليا تحت الحكم الفاشى لموسليني هى أنها دولة ذات قوة ضخمة ، مما جعل مطالب السياسة الخارجية الايطالية موضع اهتمام واضح في الدبلوماسية الدولية التى سادت في تلك الفترة ، ذلك أن الاعتقاد الشائع في قوة ايطاليا العسكرية جعل من أى صدام معها مخاطرة غير مرغوب فيها . ولكن الحرب العالمية أثبتت أن هذه القوة لم تكن الا خرافة . ولكن الذى لا شك فيه هو أنه وحتى اللحظة

التى افتضحت فيها أسرار القوة الايطالية ، فقد أمكن لايطاليا أن تحصل على مزايا عديدة من جراء المبالغة في تقييم قواها من قبل الدول الخارجية وكذلك أمكنها أن تؤثر في سلوك تلك الدول كما لو كانت حقيقة تمتلك هذه القوة المزعومة.

وبالاضافة إلى المثال السابق فهناك فرنسا وألمانيا في خلال العشرينات من هذا القرن ، فرواسب المخاوف التاريخية العالقة بنفسية فرنسا تجاه ألمانيا جعلت فرنسا تخشى ألمانيا ، حتى في الوقت الذى كانت فيه ألمانيا مهزومة وتحت رحمة فرنسا ، وهذا الخوف أضعف من معنويات فرنسا ، وكان من أسباب هزيمتها فيما بعد على يد المانيا بعد قيام الحرب العالمية الثانية . ومن هنا يمكننا نقول أن ترسب الوهم أو تأكد الاعتقاد في قوة دولة ما سواء كان هناك ما يدعم هذا الاعتقاد أو لا ، انما يزيد بلا شك من قوة تلك الدولة في مواجهة خصومها.

كذلك فان هناك اعتبارا آخر وهو أن توقع أى زيادة مقبلة في قوة دولة من الدول قد يكون من العوامل المساعدة على دعم القوة الحالية لهذه الدولة . والهند مثال واضح لذلك ، فالهند تمتلك رقعة جغرافية واسعة وتعدادا سكانيا ضخما ، وامكانيات مادية كبيرة ، وهى المتطلبات الأساسية لارساء دعائم دولة كبرى قوية ، فاذا أمكن للهند أن تستغل هذه العوامل بصورة فعالة ، فان قوتها ستكون في مركز أفضل بكثير مما هى عليه الآن ، وربما كان هذا التوقع في زيادة قوة الهند من بين العوامل الرئيسية التى تدفع بكل من الغرب والشرق إلى انشاء علاقات ود وصداقة معها .

على أنه من الصعب أحيانا أن نتعرف على الفترة التى تنقضى بين التدهور الحقيقى في قوة الدولة وبين ادراك الدول الأخرى لحقيقة ذلك التدهور واتخاذه أساسا لاعادة تكييف علاقاتها مع تلك الدولة . ويختلف الأمر من حالة إلى أخرى وبحسب ما اذا كانت الظروف السائدة ظروف سلم أم حرب ففى وقت السلم حيث لا نزاعات مسلحة ولا أزمات دبلوماسية حادة ، يمكن للدولة التى تتمتع بسمعة انها قوية ، أن تستمر في تعاملها على هذا الأساس ما دام أنه ليس هناك محك اختبار فعلى لقوتها ، كذلك فانه قد يكون من الصعب تتبع التغير بالزيادة الذى يطرأ على قوة بعض الدول في أوقات السلام أما أوقات النزاعات

والأزمات الدولية فانها تمثل محك اختبار لقوة الدول ، وهى قد تثبت أن قوة بعض الدول أمر مبالغ فيه ولا يستند إلى الواقع ، مما يجعل من الصعب على هذه الدول الاحتفاظ بسمعتها السابقة (٦) ، وهناك أمثلة عديدة لذلك ومنها أن الزيادة الضخمة في قوة اليابان العسكرية في أواخر القرن الماضى لم تكن موضع تتبع من قبل الدول الأخرى ، ولكن الحرب الروسية اليابانية في عام ١٩٠٤ أبرزت هذه القوة بشكل عملى ، كما هدمت في نفس الوقت أسطورة القوة العسكرية التى كانت منسوبة إلى روسيا القيصرية . ومن ذلك أيضا ، أن هزيمة فرنسا على يد ألمانيا في الحرب الفرنسية الألمانية عام ١٨٧٠ اظهرت قوة ألمانيا الجديدة على حين قوضت سمعة القوة الفرنسية . وهناك من يعتقد أن الصين قد تثبت تفوقها العسكرى على الاتحاد السوفيتى في المستقبل اذا ما وقع صدام مسلح بين الدولتين إلى الحد الذى تزيد فيه سمعة الصين على حساب روسيا .

وبالاضافة إلى ما تقدم ذكره عن لا موضوعية القوة القومية ، فهناك جانب آخر يتعلق بهذه الناحية ، وهو أن الدول قد تلجأ أحيانا إلى أسلوب المباغتة أو المفاجأة في استعمال قوتها مما يعطيها قوة ضخمة غير متوقعة على خصومها مثلما حدث من جانب اليابان في بيرل هاربور . وعنصر المفاجأة في استخدام القوة لا يدخل أصلا في عملية التقييم مما يثبت كيف أن التقييم قد يكون أمرا غير موضوعى إلى حد كبير .

المبحث الثاني

تقسيمات الدول من حيث امكانيات قوتها القومية وانعكاسات ذلك على سلوكها الدولى

هناك بعض التحليلات التى تحاول أن تقسم الدول إلى فئات متميزة من حيث امكانياتها من القوة وأن تعطى نماذج مختلفة من السلوك الذى قد يعكس بشكل أو آخر حقيقة هذه القوة . (٧) وهذه الفئات هى :

(أ) فئة الدول القوية والقانعة بالأوضاع القائمة

(ب) فئة الدول القوية وغير القانعة

(ج) فئة الدول الضعيفة والقانعة .

(د) فئة الدول الضعيفة وغير القانعة .

أولا ـ فئة الدول القوية والقانعة

وهذه الدول تعتقد بوصولها إلى الحد الأنسب ـ بالمقاييس التى تضعها لنفسها ـ بين حجم امكانياتها من القوة من جانب وبين مستوى النفوذ والتأثير الذى وصلت إليه في المجتمع الدولى من جانب آخر . أو بمعنى آخر ، فان مثل هذه الدول لاترى فجوة تفصل بين امكانيات القوة المتاحة لديها، وبين الأهداف التى تتوخاها من الأمر الدولى القائم . فهذا التناسب بين حجمى الامكانيات والمقدرة الفعلية على التأثير الدولى هو الذى يخلق الشعور بالقناعة والحرص على استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير لأن التغيير قد يسىء من وجهة نظرها إلى علاقة التناسب المثلى هذه .

وواضح من هذا التحليل أن تقييم الدول لعلاقة التناسب هذه ، والاقتناع بها وما تخلقه من رغبة لديها في حماية الوضع القائم ضد محاولات التغيير ، انما هى عملية نسبية بحتة تعتمد في جانب منها على :

١ ـ طبيعة الأهداف القومية للدولة المعنية ومدى اتساعها أو طموحها .

٢ ـ فكرة الدولة الخاصة عن امكانياتها من القوة مقارنة بامكانات غيرها من الدول فهذه المقارنات الذاتية هى التى تغذى الاحساس بالقناعة أو بالرغبة في التغيير .

٣ ـ فكرتها ـ أى الدولة ـ عن وجود تحديات أو عدم تحديات من جانب الأطراف الأخرى في النظام الدولى لأن وجود تحديات يجعلها أحرص على الدفاع عن الأمر القائم منها إلى محاولة تغييره (٨)

ثانيا ـ فئة الدول القوية وغير القانعة

وهذه الفئة من الدول بعكس الفئة الأولى تشعر بفقدان التناسب بين امكانياتها الذاتية من القوة القومية وبين حجم التأثير السياسى الفعلى الذى تمارسه في

علاقاتها بغيرها من الدول ، وهنا توجد الفجوة التى تمثل الدافع إلى تغيير الواقع الدولى في الاتجاه الذى يحقق هذا التناسب على الصورة التى تتخيلها الدولة المعنية ، وأيضا في اطار مجموعة المقاييس النسبية التى تستخدمها في عمليات التقييم والمقارنة ، وحين نقول المقاييس النسبية فاننا نقصد بذلك شيئا على أكبر قدر من الأهمية ، ونعنى بذلك أن هذه الفجوة بين حجمى الامكانيات والتأثير السياسى الدولى ، قد تكون واضحة في ذهن الدولة التى لا يرضيها الأمر القائم ، بينما قد لا تكون الفجوة بشكلها هذا قائمة في أذهان الدول الأخرى ، ويرجع ذلك بالطبع إلى التفاوت في طبيعة المعايير المستخدمة في عمليات القياس والمقارنة ، وعموما يرتبط هذا الوضع بعدة أمور منها :

١ ـ ادراك الدولة أن هناك دولا أقل من حيث حجم امكانيات القوة ومع ذلك فان حجم مصالحها وتأثيرها السياسى الدولى يكون أكبر مما تسمح به تلك الامكانيات .

٢ ـ تطور امكانيات القوة لدى الدولة من حجم محدود نسبيا إلى حجم أكبر ، ولم يصحب ذلك تغير في حجم تأثيرها السياسى الدولى ، أى أن احد طرفي المعادلة قد تغير ، ومع ذلك بقى الطرف الآخر منها دون تغيير .

٣ ـ حدوث تطور في أهداف هذه الدولة القوية وفي شعورها بأن لديها من امكانيات القوة ما يساعدها على تنفيذ هذا التغيير في وجه أى شكل من أشكال المقاومة الدولية .

٤ ـ الرغبة في احداث التغيير كاستجابة لبعض النزعات القومية الضاغطة في اتجاه يتصادم مع مضمون الأمر القائم .

ومن أمثلة هذا النوع من الدول : اليابان في الثلاثينات ، وكذلك كل من ايطاليا الفاشية وألمانيا النازية في هذه الفترة تقريبا ، والصين الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية . (٩)

ثالثا ـ فئة الدول الضعيفة والقانعة

وتضم هذه الفئة تلك الدول ذات الامكانيات المحدودة من القوة ولكنها برغم ذلك تشعر بأن الحجم الحالى لتأثيرها السياسى الخارجى يتناسب مع هذه الامكانيات ولا يمكن زيادته أبعد مـــن حجمه الحالى دون أن تعرض هذه الدول نفسها لمخاطر تعود عليها بالضرر أكثر مما تعود عليها بالنفع .

وهذه نقطة جوهرية . فادراك الدولة ان امكانياتها ستظل على هذا الحجم المحدود أو الذى لا يستطيع أن يؤثر أبعد من مداه الحالى هو الذى يولد الشعور بالقناعة والرغبة في استمرار الوضع القائم ، حتى وان كانت تلك الدولة لا تملك المقدرة على الحيلولة دون انهيار ذلك الوضع أو حدوث تغييرات فيه لغير صالحها.

ومن أمثلة هذه الدول : استراليا والأرجنتين وهى قوى من الدرجة الثانية، وبلجيكا والنرويج وسويسرا وهى دول صغيرة وان كانت ذات امكانيات متسعة من الثراء الاقتصادى، وعلى العموم فان هذه الفئة من الدول يمكن أن تتسع لتشمل عددا كبيرا من الدول الموجودة في المجتمع الدولى . (١٠)

رابعا ـ فئة الدول الضعيفة وغير القانعة

وهذه الدول رغم ضعف امكانياتها من القوة، ورغم ادراكها لهذا الضعف مقارنا بالامكانيات المتفوقة للدول الأخرى ، فانها تكون في حالة من عدم القناعة أو عدم الرضا عن استمرار الأوضاع الدولية القائمة ، ويرجع ذلك إلى شعورها بالظلم أو الغبن الشديد الذى يقع عليهـــا نتيجة استغلال الدول الأقوى منها لها ، لذلك فهى تكون في جانب التغيير على الرغم من أنها تفتقد كل مقدرة فعلية على اجراء هذا التغيير ، ولهذا فهى غالبا ما تنحاز إلى جانب دولة كبرى غير راضية عن استمرار الوضع القائم ، على أساس أنه اذا ما قدر لتلك الدولة الكبرى أن تتحدى الوضع الدولى بنجاح ، فلربما انعكس عليها ذلك بميزات جديدة تفتقر إليها قبلا .(١١)

المبحث الثالث

مكونات القوة القومية للدولة

لقد ناقشنا فيما سبق طبيعة القوة القومية ، وفي الجزء التالى نناقش مكونات هذه القوة وعناصرها الرئيسية ، ولكن قبل أن ندخل في هذا التحليل يتوجب علينا أن نشير إلى عدة ملاحظات أولية هامة في هذا الخصوص وهى :

(أ) ان بعض عناصر القوة القومية للدولة ليست لها طبيعة مادية في الأساس مما قد يجعل من المتعذر تحليلها وتقييمها على نحو موضوعى سليم .

(ب) ان التقييم النسبى لكل عنصر من عناصر القوة القومية للدولة عملية صعبة للغاية ، وأصعب منه تقرير الكيفية التى يحدث بها التفاعل بين هذه العناصر كلها .

(ج) انه لا يمكن أن تكون قوة الدولة راجعة إلى عنصر واحد فقط من هذه العناصر بالغا ما كانت أهميته .

وعلى العموم فان هناك اتفاقا عاما على أن المكونات التالية تشكـــل أهم العناصر التى تدخل في تركيب القوة القومية للدولة :

١ ــ الاعتبارات الجغرافية من حيث المساحة والموقع والتضاريس .

٢ ــ الامكانيات والموارد المادية والطبيعية التى تدخل في حوزة الدولة .

٣ ــ السكان .

٤ ــ مستوى النمو الاقتصادى ودرجة التطور الفنى والتكنولوجى .

٥ ــ درجة الاستعداد العسكرى .

٦ ــ كفاءة المؤسسات السياسية وكذلك كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية.

٧ ــ الروح المعنوية .

وفيما يلى تحليل تفصيلى لكل واحد من هذه العناصر والمكونات :

١ ـ العامل الجغرافي

في رأى علماء الجيوبوليتكس أن الطبيعة الجغرافية للدولة تشكل الركيزة الأولى في تكوين قوتها القومية ، بل ان البعض منهم من أمثال ماكيندر قد تطرف كثيرا في دعمه لهذا الرأى إلى الحد الذى ادعى معه بأن من يتحكم في اقليم شرق أوروبا فانه يتحكم في قلب العالم،ومن يتحكم في قلب العالم فانه يتحكم في جزيرة العالم (ويقصد بها قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا) ، ومن يتحكم في هذه الجزيرة فانه يتحكم في العالم كله .

ومثل هذه الادعاءات تشتمل على كثير من التهويل والمبالغة ، فالاتحاد السوفيتى مثلا يسيطر على شرق أوروبا ، رمع ذلك فان تلك السيطرة لم تؤدى به إلى هذه المراحل الأخرى التى ادعاها ماكيندر ، ذلك أن السيطرة العالمية لايمكن أن تتم من خلال العوامل الجغرافية وحدها ولكنها تتطلب قوة مادية وعسكرية لا يمكن بحال لدولة مهما بلغت امكاناتها أن تصل إليها ، غير أنه يمكننا أن نقول ان ماقصد إليه ماكيندر هو إبراز قيمة العامـــل الجغرافي وأهميته في تكوين قوة الدولة. (١٢)

وفي الحقيقة أن تأثير العامل الجغرافي على قوة الدولة ينحصر في عوامل رئيسية ثلاث هى :

(أ) حجم الرقعة الجغرافية :

ان حجم الأرض التى تسيطر عليها الدولة لا تقرره العوامل الجغرافية وحدها لأن الذى يصنع حدود الدولة ويقررها ليست الجغرافيا ولكنها الدول نفسها ، فهناك كتلة من الأرض تأوى دولة واحدة مثل الصين أو استراليا على حين في حالات أخرى تضم هذه الكتلة أكثر من دولة مثلما هو الحال مع الهند والباكستان وأحيانا تضم عددا من الدول مثلما هو الحال في أوروبا . كما قد نجد جزيرة واحدة تضم أكثر من دولة مثلما هو الحال مع هايتى وجمهورية الدومينيكان في حين أن هناك مجموعات من الجزر تقوم عليها دولة واحدة مثل بريطانيا وأندونيسيا واليابان .

ومما يقطع بأن الجغرافيا هي التي لا تحدد حجم الدول ، نقول أن هـذا الحجم يختلف من وقت لآخر ، وليس هناك من ظاهرة أكثر شيوعا في العلاقات الدولية من الاتساع والانكماش الذى يطرأ على حجم الدول ، بل واختفائها أحيانا ، ومن هذه الأمثلة التغيرات التي طرأت على حجم الاتحاد السوفيتي وبولندا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن أيا كان الحال فان حجم الدولة له بعض التأثير على قوتها ، فمثلا لا يدخل في عداد المصادفات أن أقوى دولتين في العالم الآن هما أكبر الدول من حيث الحجم ، ونعني بذلك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، على أننا يجب أن نعامل هذا العنصر بتحفظ ، أى من حيث تحديد وزنه النسبي في تكوين قوة الدولة .

والمشكلة التي يصادفها التحليل في نطاق هذا العامـل بالذات تتمثل في مـا اذا كان الحجم هو الذى يعطى الدولة جانبا من قوتها ، أم أن قوة الدولة هي التي تساعد على زيادة حجمها ، فبريطانيا وفرنسا كانت دولا صغيرة حين بدأت عملية توسعها الاستعمارى ، وكان للزيادة المستمرة في قوتها أثرها في مقدرتها على تكوين امبراطوريات استعمارية ضخمة ، وهو نفس ما حاولته كل من المانيا واليابان وأن كانتا قد فشلتا .

وكبر حجم الدولة يمكن أن يؤثر في قوتها من ناحيتين :

١ — ان الاتساع في حجم الدولة يمكنها من ايواء تعداد ضخم من السكان . وكذلك يعطيها وفرة وتنوعا في مواردها الطبيعية ، الا أن اتساع الحجم مع عدم وجود تعداد سكاني ضخم يضعف من قوة الدولة مثلما هو الحال مع استراليا وكندا والبرازيل لأن الوفرة في الموارد والامكانيات الطبيعية ما لم تساندها قوة بشرية قادرة على الدفاع عنها تصبح بلا جدوى.

٢ — ان اتساع حجم الدولة قد يزيد من قوتها عن طريق اعطائها بعض المزايا العسكرية ، فالاتساع الجغرافي يمنحها عمقا دفاعيا يمكنها من التراجع والتقهقر مما يساعد على استدراج القوات المهاجمة وتشتيتها وافنائها مثلما

حدث مع نابليون بونابرت وهتلر في روسيا . وبالإضافة فان الاتساع في حجم الدولة يمكنها من تشتيت مراكزها الصناعية في مناطق متباعدة مما يجعل من الصعب ضربها كلها في وقت واحد ، وهذا يعطيها ميزة عسكرية غاية في الأهمية .

وينطبق هذا الوضع على الاتحاد السوفيتي فهو يستطيع أن يصل إلى مراكز الصناعة في غرب أوروبا أسرع بكثير مما تقدر الدول الغربية على الوصول إلى مراكز الصناعة السوفيتية في الأورال . والميزة العسكرية الأخرى التي يوفرها الاتساع الجغرافي هي أن السيطرة على المساحات الواسعة من الأرض يصبح مشكلة وبخاصة مع ازدياد كثافتها السكانية ولنا مثلا أن نتصور صعوبة احتلال الصين والسيطرة عليها وكذلك الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة .

نخلص من ذلك إلى أن حجم الدولة قد يكون له بعض التأثير على قوتها ، ولكنه ليس سوى عامل واحد من عوامل أخرى عديدة .

(ب) التضاريس أو الطبيعة الطبوغرافية للأرض :

أما عن هذا العامل ، فقد تتحكم التضاريس من حيث وجود الجبال والوديان والأنهار والسهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة ، فكلما كان هذا الاتصال سهلا وممكنا زادت درجة التجانس والارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة بعكس الحال اذا ما كان الاتصال متعذرا . كما أن سهولة الاتصال الطبيعي تزيد بالتالي من سيطرة الحكومة على الدولة ، وبالإضافة فان سهولة الاتصال تسهل من عملية النمو الاقتصادي للدولة وكذلك من قدرتها على تجميع قواها العسكرية وتحريكها في الاتجاه المطلوب .

ووجود عوائق طبيعية على حدود الدولة يزيد في النهاية من قوتها العسكرية ، فجبال البرانس تعطي أسبانيا حماية عسكرية لا يستهان بها وكذلك كان الحال مع القنال الانجليزي الذي يحرس شواطيء انجلترة ، كما أنه وحتى اختراع

الصواريخ العابرة للقارات كان المحيطان الأطلسي والباسفيكي يعتبران بمثابة حماية طبيعية للولايات المتحدة الأمريكية .

على أن وجود هذه العوائق الطبيعية لابد وأن يتدعم بامتلاك قوة كافية تساعد على حماية الدولة ، فالدولة لا يمكن أن تقتنع بالاختباء وراءها وتتخلى بذلك عن مسئولياتها الدفاعية اعتمادا على مثل هذه العوائق ، وهناك أمثلة عديدة على عدم جدوى هذه التحصينات الطبيعية أحيانا ، ومن ذلك أن الصين الشيوعية استولت على التبت رغم وجود تحصينات طبيعية جبارة حول هذا الاقليم .

(ج) الموقع الجغرافي :

كثيرا ما يتردد القول بأن موقع الدولة الجغرافي يعد من العوامل التي تمارس تأثيرا كبيرا على مدى مشاركتها في المجتمع الدولي ، وعلى قوتها القومية كذلك.

فالموقع كما يقال هو الذي يحدد أولا ما اذا كانت الدولة قوة برية أم قوة بحرية ، فبريطانيا واليابان كانتا قوتين بحريتين ضخمتين ، والسبب كما قيل يرجع إلى أنهما جزيرتين . أما روسيا وألمانيا فان قوتهما البرية الضخمة ترجع إلى اعتبارات تتصل بموقعهما . وأما الولايات المتحدة فان موقعها الجغرافي يجعل منها قوة برية وبحرية في نفس الوقت .

ولكن مثل هذا الادعاء يقبل المناقشة ، فليس معنى وجود الدولة على جزيرة أو مجموعة من الجزر أن تصبح قوة بحرية ضخمة ، ومثال لذلك اندونيسيا ودول البحر الكاريبي . كما أن هناك دولا لها سواحل طويلة ولكنها ليست قوى بحرية هامة مثل الهند وجنوب أفريقيا وبيرو . على حين أن دولة مثل هولندا ليست لها مثل هذه السواحل ولكنها كانت في وقت ما من القوى البحرية الكبرى في العالم ، والاتحاد السوفيتي اليوم يعد من أضخم القوى البحرية المعاصرة رغم افتقاره إلى البحار الدافئة .

ويقال أحيانا أن هناك أقاليم في العالم تكتسب بحكم موقعها أهمية استراتيجية خاصة مما يزيد من قوتها ، وهذه الأقاليم تشتمل عادة على ممرات مائية تصل بين بحرين مثل الدردنيل ومضيق جبل طارق ومضيق ملقا الذي تسيطر

عليه سنغافورة ، وقناة السويس وقناة بنما ، وهكذا . على حين أن هناك أقاليم تكتسب قيمتها الاستراتيجية من استخدامها كقاعدة ضد بعض الدول المعادية مثل قواعد جرينلاند وأوكيناوا في كل من الدنيمرك واليابان حيث تستخدمها الولايات المتحدة كقواعد جوية ضد أعدائها .

ومما لا شك فيه أن التحكم في هذه المناطق الاستراتيجية يعطى قوة ملحوظة للدولة التى تمارس ذلك التحكم وهذا ما يجعل بعض الدول الضعيفة والتى يشتمل اقليمها على بعض المواقع الاستراتيجية ، تعتقد أن هذه الأهمية الاستراتيجية هى بمثابة نقمة عليها لأنها قد لا تكون فقط مدعاة إلى فقدانها لقوتها ، بل ولاستقلالها أيضا . فاندول القوية التى قد لا تقع في مركز استراتيجى هام تجد نفسها مدفوعة إلى السيطرة على المواقع الاستراتيجية لهذه الدول الضعيفة .

ومن هنا نستطيع أن نقول ان الموقع الجغرافي لأى منطقة يحدد بشكل عام أهميتها ولكن هذا الموقع لا يبين على وجه التحديد نوع القوة التى تقع هذه المنطقة تحت سيطرتها، بمعنى هل تكون هذه السيطرة للدولة التى تضم هذه المنطقة الاستراتيجية أم أن الذى يتحكم فيها دول خارجية وقوى أجنبية .

٢ ـ الامكانيات والموارد المادية والطبيعية :

أما الامكانيات والموارد المادية والطبيعية فهى تمثل العنصر الآخر من عناصر قوة الدولة . ويقصد بهذه الموارد الطبيعية المعادن والقوى المحركة والأرض وما تغله من عائد . وأهمية هذه الموارد بالنسبة لقوة الدولة ولا سيما القوة العسكرية، عملية واضحة ، فالحديد مثلا يدخل في صناعة الأسلحة والألومنيوم في صناعة الطائرات كما يخدم البترول كقوة محركة لبعض هذه الأسلحة مثل الطائرات والدبابات والعربات ، الخ . ولعل من أهم العوامل التى أسهمت في هزيمة جيوش هتلر وبخاصة في معركة الصحراء الغربية كان عدم وجود البترول مما جعل دباباته لا قيمة لها بالمرة .

والحقيقة أن انتاج الأسلحة التى تمكن الدولة من الاحتفاظ بجيش حديث وقوى لابد وأن يكون مدعما باستغلال موارد الدولة الطبيعية وذلك من أجل الاحتفاظ

بجهاز اقتصادى متين يقدر على مساندة القوة العسكرية للدولة في الجبهة المدنية، وبدون هذه الامكانيات الاقتصادية التى تساند القوة العسكرية يتعذر على الدولة الدخول في حروب ناجحة ، ولا سيما اذا كانت هذه الحروب من النوع الذى يستمر فترة طويلة .

وإلى جانب الدور الذى تلعبه الموارد الطبيعية في دعم المجهود الحربي للدولة ، فان لهذه الموارد أهمية أخرى تنبع من استخدامها كأداة للاغراء والعقاب في العلاقات الدولية . فهذه الاغراءات قد تكون ذات طابع مادى مثل السلع والمنتجات التى تصنعها الدولة والتى تصبح غير ممكنة بدون وجود المواد الخام التى تصنع منها .

كما أن امتلاك بعض الموارد الطبيعية التى تفتقر إليها الدول الأخرى وتحتاج إليها في نفس الوقت يكون من عوامل قوة الدولة ، على الأقل من الناحية الاقتصادية، ومثال ذلك أن المخزون الضخم من البترول الذى يمتلكه العالم العربي والذى يحتاج إليه عدد كبير من دول العالم الصناعية وغيرها ، هو الذى يدفع بالأخيرة إلى الابقاء على علاقات ودية بالدول المنتجة للبترول حتى لا ينقطع عنها هذا المورد الحيوى فيما اذا انتهجت ازاءها مسلكا عدائيا لا تقبله . (١٣)

غير أن هناك نقطة جوهرية يجدر التنويه بها وهى أن هناك بعض الدول التى استطاعت أن تنمى قوتها القومية إلى حد كبير دون أن تتوفر لها امكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية ، ومثل هذه الدول أمكنها أن تعوض النقص في مواردها الطبيعية بعدة طرق من بينها :

(أ) التسلط على الموارد الطبيعية للدول الأخرى والاحتفاظ بهذه الدول كمستعمرات وانشاء شركات تقوم باستغلال تلك الموارد ، وهذا ما حدث تماما مع الدول الاستعمارية في الماضى مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا التى قامت باستعمار المناطق الغنية بمواردها الطبيعية . وقد حاولت المانيا وايطاليا واليابان نفس الشيء ، ولكن توسعهم الاستعمارى بدأ في وقت كانت معه معظم المناطق ذات الموارد الطبيعية الضخمة تحت سيطرة قوى

استعمارية كبرى ، وكانت هذه القوى قادرة على الدفاع عن مستعمراتها ضد هذه الموجة الاستعمارية المنافسة .

(ب) أما الأسلوب الثاني في السيطرة على هذه الموارد الطبيعية فيتم لا عن طريق الاستعمار والاحتلال المباشر ، وانما عن طريق الحصول على بعض الامتيازات Concessions وأحيانا ما تقوم الشركات الخاصة بهذا الدور بدلا من الحكومات . وغنى عن القول أن تلك الشركات تتمتع بتأييد قوى من حكوماتها ، وتتميز هذه الطريقة عن سابقتها في انها أقل استفزازا للشعور القومى في تلك المناطق ، ومن ثم يكون الاستغلال الاقتصادى أقل تعرضا للهزات والمقاومة التى يخلقها وضع الدولة كمستعمرة تستغل لحساب دولة أخرى .

(ج) والطريقة الثالثة للحصول على المواد الخام تكمن في شرائها . ولكن هذا الأسلوب قد يكون ممكنا فقط في وقت السلم ، أما في وقت الحرب فانه قد يصبح من المتعذر الحصول على هذه الموارد اما بسبب الحصار الاقتصادى ، أو بسبب منع بيعها كوسيلة من وسائل الضغط السياسى ، أو بسبب وقوع تلك الموارد تحت سيطرة قوى معادية . (١٤)

٣ ـ السكان :

وأهمية عنصر السكان في تكوين القوة القومية للدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية . وهناك أمثلة كثيرة لدول حاولت زيادة تعداد سكانها لمواجهة متطلبات القوة التى تريد أن تحققها في المجتمع الدولى ، ومن هذه الدول أيضا ايطاليا في عهد موسوليني وألمانيا واليابان قبل الحرب . (١٥)

وتظهر أهمية ضخامة التعداد السكاني للدولة في عدة نواح ، وأول هذه النواحى هى أن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب من جهة ، ولادارة أجهزة الانتاج المدني من جهة أخرى . وتبدو أهمية السكان من الناحية العسكرية في حالة احتفاظ الدولة بقوات تقليدية ضخمة وذلك من واقع أن الحرب التقليدية لازالت تلعب دورا هاما في المجتمع الدولى برغم التطور التكنولوجى المستمر في وسائل الحرب النووية والصاروخية التى تمتلك أسبابها الدول الكبرى

وحدها . وإلى جانب الاعتبار السابق ، فهناك أفراد كثيرون تقوم الحاجة إليهم لتقديم الخدمات المعاونة للقوات المحاربة ، ومن ذلك تجهيز الأسلحة ونقلها واصلاحها فنيا ، وهى خدمات لا غنى عنها لأى قوة محاربة في أى مكان وتحت أى ظرف من الظروف .

وهناك دول حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القوة البشرية اللازمة لأدائها العسكرية مثلما حاولت فرنسا بانشائها الفرقة الأجنبية وبريطانيا بتجنيدها سكان المستعمرات ، ولكن التجربة أثبتت أنه ما لم تكن القوة المحاربة من مواطنى الدولة التى تدافع عن مصالحها ، فانه لن يتوفر الحماس أو الدافع الذى يجعل انسانا أجنبيا يستميت في الدفاع عن تلك المصالح إلى حد التضحية بحياته .

على أنه مما تجدر الاشارة إليه ، أن كبر حجم السكان في الدولة ليس ضمانا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبيرة ، وهناك حالات تبرهن على ذلك ، فالهند رغم ضخامة سكانها الا أن جيشها لا يمثل إلا نسبة ضئيلة للغاية من هذا التعداد ، هذا في حين أن دولة مثل اسرائيل تحتفظ بجيش يمثل حوالى عشرة في المائة من مجموع سكانها وهو ما يمكن اعتباره من أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم بأسره .

وفي حالات أخرى نجد أن هناك دولا تحتفظ بجيوش كبيرة ، غير أن القوة الحقيقية لهذه الجيوش أقل بكثير مما تدل عليه تلك الأرقام الظاهرية ، ويرجع ذلك إلى عوامل ومتغيرات أخرى غير الحجم ، منها القدرات القتالية ونوعية التدريب ، والاستعداد للتضحية دفاعا عن الوطن مهما كان الثمن ، ونوعية التسليح وغير ذلك من العوامل الجوهرية ذات العلاقة .

وبالإضافة إلى المزايا العسكرية المباشرة التى يمكن أن تنتج عن كبر حجم السكان فان هناك مزايا أخرى غير مباشرة . فالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة يصعب احتلالها والسيطرة عليها . كما أن أى محاولة للاحتفاظ بهذه المناطق تقتضى تجميد نسبة ضخمة من قوات الاحتلال فيها مما يخلق مشكلة النقص في القوة البشرية التى تحتاج إليها الدولة الغازية في ميادين أخرى . ومن أوضح

الأمثلة على ذلك ما حدث لجيوش المانيا النازية خلال الحرب ، اذ أن احتلالها لأوروبا والاتحاد السوفيتي سبب نقصا حادا في القوة البشرية التي تحتاج إليها ألمانيا لمواصلة انتاجها اللازم لتغذية أدواتها العسكرية الهائلة ، الأمر الذي انتهى أخيرا بتدمير قوة المانيا النازية تماما .

والحقيقة أن القيمة العملية الواضحة لكبر حجم السكان تبدو واضحة في المجال الاقتصادي ، وفي مجال الانتاج بالذات . فعلى الرغم من أن ضخامة الانتاج الاقتصادي تتوقف على عوامل كثيرة ، الا أنه من بين العوامل الهامة في هذا الصدد ، توافر القوة البشرية اللازمة لأغراض الانتاج المدني . وقد يجادل البعض بأن التقدم التكنولوجي يقود إلى توفير جانب كبير من القوة البشرية العاملة في مجالات الانتاج غير أن الشواهد تدل على أنه برغم ذلك التقدم فان الحاجة إلى العنصر الانساني في الانتاج لم تقل .

ولا تتوقف قيمة الحجم السكاني على عملية الانتاج وحدها ، بل تتعداها أيضا إلى مجال الاستهلاك ، ووجود منافذ ضخمة لاستهلاك انتاج الدولة من السلع والخدمات ، هو بلا شك من عوامل قوتها لأن انخفاض حجم الاستهلاك لابد وأن ينعكس بالضرورة على حجم الانتاج ويؤثر فيه بالنقص . وتبدو أهمية وجود سوق واسعة للاستهلاك الداخلي في المراحل الأولى لانشاء صناعات وطنية ، لأنه بعد أن ترسخ الصناعة أقدامها يمكن التحول إلى السوق الخارجي والاعتماد عليها في عملية التوسع الصناعي والانتاجي .

وينظر البعض إلى تلك العملية من زاوية أخرى ، فهم يرون أن ضخامة السكان في الدولة قد تكون من أهم العوامل التي تدفع بالمنتجين في الدول الأخرى إلى الاعتماد عليها لتصريف سلعهم ، وهذا الوضع في ذاته يمكن أن يوفر لها قدرة أكبر على المساومة وذلك لما لقوتها الشرائية من تأثير هام على الأحوال الاقتصادية لتلك الدول ، ومن هنا تستخدم هذه الحقيقة كأداة للضغط اذا ما أقدمت تلك الدول على سياسات تتضمن الاضرار بمصالح هذه الدولة . وهناك أمثلة كثيرة تبرز هذا الوضع منها اقدام بريطانيا على الاعتراف بالصين الشيوعية عقب قيامها خشية أن تفقد مصالحها التجارية والاقتصادية الضخمة هناك ، واتجاه الدول العربية إلى مقاطعة بعض الشركات التي تتعامل مع اسرائيل .

لقد انحصر تحليلنا لهذه النقطة في اطار الحجم أو التعداد السكاني ولكنه لم يتعداها إلى محاولة التعرف على كيفية تركيب هؤلاء السكان ، أي فئات الأعمار المختلفة لنرى كيف يمكن أن تؤثر في قوة الدولة . فمما لا شك فيه أن مدى مشاركة المواطنين في خدمة الدولة لا يحدث بنفس النسبة ولكنه يتفاوت تبعا لعدة عوامل أهمها فئة السن التي تنتمي إليها كل مجموعة من المواطنين، فالشيوخ والأطفال يمكن احتسابهم كمستهلكين ولكن لا يمكن التعويل عليهم في خدمة الجهاز الانتاجي في الدولة أو في الخدمة العسكرية ، وعلى ذلك فنحن حين نحاول التعرف على القوتين العاملة والمحاربة في الدولة فلابد وأن نحصرهما في حدود سن معين . ولما كانت الدول تختلف من حيث نوعية تركيبها السكاني وفئات الأعمار المختلفة التي تضمها فان المقارنات المجردة في نطاق الاعداد والأحجام وحدها تصبح عملية غير معبرة عن مدى أهمية هذا العنصر من عناصر قوة الدولة من الناحية الفعلية .

نلخص تحليلنا لهذا العامل في الحقائق الآتية :

(أ) ان تعداد الدولة يعتبر من العوامل الهامة نسبيا في تكوين قوتها ، ويصدق هذا على نحو خاص كلما اتسع نطاق فئات العمر المنتجة في التكوين السكاني للدولة .

(ب) ان ضخامة السكان تخلق ، مع توافر ظروف وعوامل أخرى ، قوة عسكرية للدولة ، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تحتلها وأن تأمل في السيطرة عليها .

(ج) ان ضخامة السكان قد تخلق احساسا بالأمن والثقة بين مواطني الدولة ، كما تخلق شعورا بالخوف في نفوس أعدائها ، وهو ما يعزز من ممارسة الدولة لقوتها ازاء غيرها من الدول .

٤ – مستوى النمو الاقتصادي والصناعي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي في الدولة :

أما عن مستوى النمو الاقتصادي والصناعي فهو أيضا من العوامل التي تدخل بشكل مؤثر ومباشر في تكوين قوة الدولة، ويقصد بذلك النمو المستوى الذي بلغته الدولة في نواحي التنظيم والكفاية الاقتصادية ، ودرجة التصنيع النسبي فيها.(١٦)

لقد رأينا كيف أن الموارد الطبيعية والمادية للدولة لا تسهم في قوتها الا بمقدار الكفاية في استغلالها من الناحيتين التكنولوجية والاقتصادية وبدون ذلك تصبح هذه الموارد امكانيات مهدورة أو معطلة . ويمكن من واقع المقارنات بين الدول الصناعية المتطورة والدول التي لازالت تجارب التخلف التخلف الاجتماعي والاقتصادي أن نتبين الفارق في مستويات القوة الاقتصادية التي تتمتع بها كل من هاتين الفئتين من الدول ، فبينما يرتفع حجم الدخل القومي ومتوسط الدخل الفردي وتتسع قاعدة الانتاج وتزداد معدلات الاستهلاك في الفئة الأولى ، نجد النقيض تماما في الفئة الثانية حيث يهبط الدخل القومي وتنخفض المستويات المعيشية ويزداد الاعتماد الاقتصادي على الخارج .

وليس من قبيل المصادفات أن نجد أقوى دول العالم اليوم هي أقواها اقتصاديا وأرقاها في مستويات التطور الانتاجي والفني والتكنولوجي ، مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وألمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وغيرها .

وما دمنا بصدد الاشارة إلى دور التقدم التكنولوجي في دعم القدرة الانتاجية وبالتالي القوة الاقتصادية للدولة ، فيكفي أن نلقي نظرة فاحصة على نوعية الأساليب التكنولوجية المستخدمة في عمليات الانتاج داخل الدول المتقدمة لكي نتبين هذه الحقيقة الهامة . فالتكنولوجيا تهيىء أكفأ وسائل استغلال الامكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة وذلك بدلا من الركون إلى نماذج الاستغلال التقليدية التي لا توفر الاستفادة القصوى من تلك الموارد . ومن ناحية ثانية ، فقد انطلق الانتاج بفضل هذا التطور التكنولوجي إلى آفاق جديدة لم يكن من المتصور أنه سيصل إليها ، ومن آيات ذلك ثورة العقول الألكترونية الحاسبة وأثرها في بحوث العمليات والحسابات الرياضية والاحصائية المعقدة وفي ترشيد القرارات الانتاجية تحت كل الاحتمالات المنظورة وغير المنظورة ، وفي اطار التأثيرات التبادلية لأي عدد من العوامل والمتغيرات .

وتبدو أهمية تطوير الأساليب التكنولوجية في عمليات الانتاج في الدول ذات الموارد الطبيعية والمادية المحدودة بشكل خاص ، فما دامت تلك الدول لا تستطيع أن تعوض القصور في امكانياتها عن طريق السيطرة التحكمية على مقدرات الدول الأخرى ، وهو حل يرفضه المجتمع الدولي تماما ، فان البديل

الآخر العملي والمقبول، هو أن تبحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق أقصى عائد ممكن من استغلالها لهذه القاعدة الضيقة من المواد، وهنا تظهر أهمية التكنولوجيا وخاصة في المجتمعات التي تعاني من مشكلة الانفجار السكاني. ويجيء اليوم موضوع التطبيق السلمي للطاقة النووية كعامل جديد يمكن أن يشارك في دعم القوة الاقتصادية للدولة.

وخلاصة ما يمكن أن نقوله في هذا الصدد هو أن قوة الدولة الاقتصادية تنعكس في قدرتها على استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير في اتجاهات وسياسات الدول الأخرى، وهو الموضوع الذي سنحلله بقدر أكبر من التفصيل عند تعرضنا للأساليب المختلفة المستخدمة في ممارسة الدول لقوتها القومية

٥ ـ درجة الاستعداد العسكري للدولة :

ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة، كما يعتبرونها أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تضعها الدولة لنفسها. (١٧)

ويرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل منها :

(أ) التقدم التكنولوجي في انتاج الأسلحة، وفي وسائل جمع المعلومات. مثلما يحدث اليوم في استخدام الفضاء الخارجي والأقمار الصناعية لأغراض التجسس العسكري وجمع المعلومات والوقوف على أسرار الدفاع التي تحاول الدول اخفاءها عن بعضها ومن الأمور التي لا جدال فيها ان الدول المتقدمة تكنولوجيا من الناحية العسكرية تستطيع أن تحرز ميزات حاسمة على أعدائها الذين لم يحرزوا مثل هذا التقدم التكنولوجي، وذلك بغض النظر عن مدى قدرتهم على حشد قوات ضخمة غير مدعمة بأساليب الحرب الحديثة.

ب ـ القدرة على التخطيط الاستراتيجي الذي يتفق وطبيعة مشكلات الأمن القومي التي تواجهها الدولة. وتعقد مشكلات الأمن القومي في مواجهة التطورات التكنولوجية المستمرة يستلزم من الدولة أن تحور دائما في الأسس الفنية والعسكرية التي يقوم عليها هذا التخطيط الاستراتيجي.

(ج) مدى كفاءة القيادات المسئولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجى ، فبمقدار سلامة التصورات التى تملكها هذه القيادات العسكرية عن طبيعة المشكلات الاستراتيجية التى تعد المسئولة عن التخطيط لها ، يكون ذلك من عوامل القوة أو الضعف في مستوى الاستعداد العسكرى للدولة . والقيادات الناجحة هى التى تقدر على وضع الخطط الاستراتيجية البديلة التى تستطيع بها التصرف في مواجهة مختلف التهديدات التى قد يتعرض لها الأمن القومى للدولة .

(د) مدى كفاءة التدريب وكذلك مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة . فحجم القوات المسلحة وحده لا يكفى وانما يلزم التركيز كذلك على الجوانب الكيفية في اعداد تلك القوات وتجهيزها لمختلف المهام والتكليفات التى تسند إليها .

(هـ) مدى القدرة على حشد طاقات الدولة وامكانياتها بالسرعة الواجبة في الظروف التى تضطرها إلى اجراء تعبئة شاملة لقواها ، ذلك أن الدول التى تخفق في حشد هذه الطاقات في الوقت المناسب تفقد ميزات واضحة في مواجهة أعدائها

(و) مدى كفاءة اعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكرى ، فحشد امكانيات الدولة للحرب لا يمكن أن ينحصر في الاطار العسكرى وحده ، وانما يمتد إلى الجبهتين العسكرية والمدنية في آن واحد .

٦ – الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية في الدولة :

وهذا العامل من عوامل قوة الدولة يحظى بقدر وافر من الاهتمام في تحليلات معظم أساتذة العلاقات الدولية (١٨) . ففيما يتصل بالاعتبارات السياسية وتأثيرها على القوة القومية للدولة ، نجد أنها تنصرف إلى عدة جوانب يجىء في مقدمتها :

أولا – عنصر الاستقرار السياسى ، وكفاءة المؤسسات السياسية والدستورية ، التى يتكون منها النظام السياسى للدولة ، فهذا الاستقرار هو بلا شك عنصر ايجابي من عناصر القوة القومية ، أما كثرة التغييرات والتقلبات السياسية ، مثلما يحدث

في بعض دول العالم ، فانها تؤدى إلى ارباك الاجهزة السياسية وتحميلها بضغوط ومؤثرات تسىء إلى الكيفية التى تعمل بها وتحرمها من الاستقرار الذى يستلزمه التخطيط لسياسات بعيدة المدى تحمى بها الدولة مصالحها القومية ، كما ان عدم الاستقرار السياسى يسىء إلى ثقة الدول الأخرى في الدولة التى تعاني من تلك الظاهرة ، ويدفعها إلى الاحجام عن الدخول بها في اتفاقات تخص مصالحها المشتركة.

ويرتبط بهذا العامل الاعتبار الآخر المتعلق بدرجة الوحدة القومية وبمدى التجانس في اتجاهات الرأى العام لأنه كلما ازدادت الانقسامات السياسيةوالحزبية والأيديولوجية أدى ذلك إلى استنزاف جهود الدولة في صراعات داخلية وبالتالى اضعافها في مواجهة الدول الخارجية ، وأبلغ مثل عـلى ذلك فرنسا قبل ديجول وبعده ، حيث أدى الاستقرار السياسى الذى تمتعت به فرنسا ابان حكم ديجول إلى الارتفاع بمكانتها الدولية وعلى نحو لم يتوفر لها خلال السنوات الكثيرة السابقة على وصوله إلى الحكم .

ثانيا ــ فعالية السيطرة السياسية للحكومة على الدولة ، فكلما تدعمت هذه السيطرة كان ذلك من بين العناصر الايجابية الهامة في قوة الدولة ، ومن أمثلة ذلك الصين قبل الحكم الشيوعـى وبعده . فابان حكم شيانج كاى شيك وحزب الكومنتانج لم يكن للحكومة الصينية السيطرة الفعالة والتامة على كل الأراضى الصينية ، الأمر الذى أضعف من القوة السياسية للصين في الداخل والخارج أما بعد وصول الحزب الشيوعى إلى الحكم فقد امتدت سيطرةالحكومة إلى كل أقاليم الصين وبشكل لم يتوفر لها في أى وقت من الأوقات طيلة تاريخها الحديث ، وقد انعكس هذا التغير في سلطة الحكومة بتأثيرات ايجابية وحاسمة على قوة الصين القومية ، ذلك أن هذه السيطرة الفعالة هى التى هيأت المجال أمام ابراز تأثير العناصر الأخرى من عناصر هذه القوة ، وما ترتب على ذلك من تقدم مركز الصين في توزيعات القوى العالمية .

وأما فيما يتعلق بعامل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية للدولة ومدى تأثيره على قوتها القومية فهو أيضا من العوامل التى لا تخفى أهميتها . فالمهارة الدبلوماسية هى التى تمكن الدولة من أن تستغل كل مواردها وامكانياتها بصورة فعالة عند مباشرة

تأثيرها في سياسات واتجاهات الدول الخارجية ، وكما يقول البعض فان كفاية الدبلوماسية ليست بديلا للقوة العسكرية أو الاقتصادية للدولة ، ولكنها بأدواتها الخاصة تستطيع أن تدعم القوة القومية للدولة بدرجة أو أخرى .

والحقيقة أن الكفاية الدبلوماسية للدولة تتضمن هي الأخرى عددا من الأمور لعل أولها هو ضرورة التدقيق في اختيار الممثلين الدبلوماسيين للدولة كضمان لنجاحهم في أدائهم لمهامهم في الخارج . وبالاضافة فان هناك عدة اشتراطات أساسية أخرى يتعين توافرها لكي يمكن لهذه الدبلوماسية أن تحقق أهدافها بنجاح وأهم هذه الاشتراطات :

(أ) ان الدبلوماسية الناجحة تتطلب ايجاد نوع من التنسيق والتوافق بين تحركاتها وتكتيكاتها المختلفة حتى لا يكون في تناقض تصرفات الدولة واتجاهاتها تأثيره السلبي الضار على الجهود الدبلوماسية المبذولة في الخارج ، فردود الفعل يجب أن تكون محسوبة بطريقة دقيقة على قدر الامكان . كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسوبا بمنتهى الدقة حتى ينتج أكثر الآثار ايجابية في تعزيز موقف الدولة ، وهناك تحركات دبلوماسية تفشل لا لسبب إلا لسوء توقيتها . والواقع أن خلق التناسق بين التحركات الدبلوماسية المختلفة للدولة في اطار من التوقيت المناسب ، وتحت أكثر الظروف ملاءمة لمصالحها ، انما يحتاج إلى خبرات ومهارات دبلوماسية من نوع خاص ، ويتوفر لها :

١ — القدرة على التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.

٢ — القدرة على التنبوء الدقيق بردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظروف دولية معينة .

٣ — القدرة على خلق أفضل صور التوافق بين الامكانيات المتاحة وأدوات التنفيذ ، حتى يمكن للدولة أن تتصاعد بنفوذها وتأثيرها إلى الدرجة القصوى في أي موقف يتناول كيانها ومصالحها القومية .

٤ – القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التى تقف في الجانب المضاد لمصالح الدولة .

٥ – المهارة في عرض موقف الدولة واتجاهاتها بطريقة تحول دون استفزاز الدول التى قد يكون لها تأثير خاص في تلك المواقف .

٦ – اظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد ، لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها يعتبران في حد ذاتهما من العوامل السلبية التى تجلب عداء الدول عليها .

(ب) أما الاشتراط الثاني فهو أن التفاوض الناجح والفعال بين الدول ، يجب أن تدعمه وتسانده أفعال وترتيبات عملية ، فاذا كانت المساعدات الاقتصادية ذات أهمية حاسمة في تقرير نتيجة هذه المفاوضات فيجب أن تكون هناك برامج فعلية ومحددة يمكن من خلالها التأثير في موقف الطرف الذى يحتاج إليها ، كما أن الأدوات الدعائية التى تملكها الدولة يجب أن تستخدم هى الأخرى بطريقة فعالة لمضاعفة التأثير الواقع تحته الطرف الآخر في عملية التفاوض . كذلك فان التلويح ، ولو بشكل ضمنى ، باحتمال استخدام القوة العسكرية يجب أن يكون ماثلا في ذهن المفاوض حتى يقلل من عناد الطرف الذى يستخدم في مواجهته ذلك التهديد . وعلى العموم فان وجود هذه الأدوات والترتيبات الفعلية يزيد من الثقة في دبلوماسية الدولة لأنه يخرج بها من دائرة الأقوال والتصريحات النظرية إلى دائرة الأفعال المادية المؤثرة .

(ج) ان الدبلوماسية الناجحة تتطلب المراجعة المستمرة لبرامجها ووسائلها حتى تكون هذه البرامج والوسائل مستجيبة ومرتبطة باستمرار بطبيعة الظروف الدولية السائدة . والزعامة السياسية الناجحة هى التى تتوافر لها المقدرة على اختيار أنسب الوسائل والأساليب التى تنتهجها في تنفيذ سياساتها الخارجية ، ذلك أن فقدان الارتباط بين هذه الوسائل وظروف التنفيذ يضعف من تأثيرها ، ويعود على الدولة بضرر لا مبرر له .

وفيما يتعلق بالاعتبار الأخير والخاص بمدى كفاءة الأجهزة الدعائية ، نجد أن أجهزة الدعاية الكفء هى التى يمكنها أن تحشد امكانياتها وتجندها في خدمة الاستراتيجية القومية للدولة ، وتنفيذ أهدافها بالكيفية التى تصمم بها تلك الاستراتيجية أصلا .

وتهدف الدعاية بوجه عام إلى خلق ردود فعل واستجابات سياسية ونفسية لدى الرأى العام الخارجى و على نحو يخدم الأهداف القومية التى تتوخاها الدول من اتباع سياسة خارجية معينة . والدعاية الفعالة هى التى تعمل على تشريح عقلية الرأى العام الخارجى المستهدف بها ، وتحليل نفسيته ، والتعرف على جوانب الضعف في تركيبه السياسى والاجتماعى والأيديولوجى وخلق ثغرات في جبهته تحاول أن تنفذ منها إلى أهدافها ، ومن ذلك مثلا : ان الدعاية السوفيتية تهاجم دائما الدول الغربية على أساس أن أيديولوجيتها الرأسمالية تسبب صراعات اجتماعية وطبقية تمزق الكيان الاجتماعى العام لتلك الدول ، كما أن هذه الأخيرة بصراعاتها المستمرة حول السيطرة الاقتصادية ومناطق النفوذ تتسبب في اشعال الحروب العالمية .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فان الدعاية الفعالة يجب أن تشتمل على عدة عناصر أخرى أهمها :

(أ) أن تتوفر لها امكانيات ضخمة من المعلومات التى تنسج منها الصورة السياسية التى هى بصدد تقديمها إلى الرأى العام الخارجى ، وذلك حتى تعطى انطباعا خارجيا عاما بالثقة في ما تقوله هذه الأجهزة الدعائية وتتحدث عنه .

(ب) أن تتوفر لها مهارة عالية في تركيب عناصر هذه الصورة السياسية حتى تحدث الأثر السيكلوجى والدعائي المطلوب ، أو بمعنى آخر أن يكون الشكل النهائي لهذه الصورة – بغض النظر عن عمليات التحريف أوالتلوين التى تجرى عليها – مساندا للخط السياسى العام الذى تروج لـه الدولة في المجتمع الخارجى .

(ج) ان يكون المظهر الغالب على السياسة الدعائية للدولة باعثا على تصديقها ويكون ذلك بالابتعاد عن المبالغة ، والكف عن ترويج أكاذيب يسهل اكتشافها

لأنه متى حدث ذلك أصبحت تلك الدعاية هدفا للهجوم المضاد وأتت بعكس المقصود منها .

(د) وأن تكون مرنة إلى الحد الذى يسمح بتحوير خطوطها والاطار الذى تقدم فيه متى تطلبت ضرورات التكتيك الدبلوماسى ذلك . أما الجمود الدعائي فانه يشل من قدرة الدولة على التصرف في مواجهة الطوارىء التى قد لا تكون في الحسبان . ويدخل ضمن هذه المرونة أن تكون الدعاية قادرة على تغيير نغمتها مع كل بادرة تغيير يطرأ على مواقف الدولة التى توجه ضدها وذلك من حيث: التشديد أو التخفيف أو التوقيف الكامل لهذه الحملات الدعائية .

وأدوات الدعاية متنوعة وكثيرة منها الاذاعات والنشرات والكتيبات والتصريحات والايديولوجيات ، وخلاف ذلك من الأمور التى ستعرض لها بتفصيل أكبر في حديثنا عن أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدولة .

٧ ـ الروح المعنوية للدولة :

تشكل الروح المعنوية أحد العناصر الحيوية التى ترتكز عليها القوة القومية للدولة . وهذا العامل بالذات ليست له صلة مباشرة بالموقع الجغرافي أو الموارد الطبيعية أو القوة الاقتصادية أو السكان أو خلاف ذلك من عناصر قوة الدولة المادية التى سبق أن تحدثنا عنها . (١٩)

وتنصرف النواحى المعنوية أساساً إلى الجوانب العاطفية من حيث الوطنية والولاء للأرض وخلافه من الاعتبارات ذات الصلة الوثيقة بالقومية والتى تدفع الأفراد إلى وضع الصالح العام للدولة ، ورفاهيتها فوق الصالح الخاص ، وهذا الاستعداد للفداء والتضحية يترك أثرا كبيرا في قدرة الدولة على التأثير في سلوك الدول الأخرى ، ويبدو هذا أكثر ما يكون وضوحا في قطاع القوات المسلحة بالدولة ، فالمعنويات المرتفعة لهذه القوات هى عنصر ايجابي من عناصر قوة الدولة بعكس الحال فيما لو كانت معنوياتها منهارة ، وهو الانهيار الذى ينعكس على قدراتها القتالية بلغت ما كانت درجة تسليحها واعدادها ، وهناك أمثلة تاريخية كثيرة على ذلك منها : انهيار خط ماجينو الفرنسى أمام الهجوم الألماني في الحرب العالمية الثانية بالرغم من أن عدد الفرق الميكانيكية المدرعة التى هاجمت فرنسا كانت أقل بكثير من القوة الفرنسية المدافعة ، رغم أن بديهيات

الاستراتيجية العسكرية تفترض أن حجم القوة المهاجمة يجب أن يكون أضعاف القوة المدافعة . ثم هناك المثال الآخر الخاص بايطاليا ، فانخفاض معنويات الجيش الايطالي في الحرب العالمية الماضية أدى إلى انهياره واستسلامه بسرعة فاقت كل تصور . وفي السنوات الأخيرة يبرز المثال الخاص بانهيار مقاومة قوات فيتنام الجنوبية في مواجهة قوات الثوار بالرغم من أن فيتنام الجنوبية كانت تعتمد على الحماية العسكرية الأمريكية الهائلة لها ، ورغم ذلك فقد سقطت تحت الحكم الشيوعي وفقدت من دائرة النفوذ الأمريكي كلية .

ويمتد تأثير العامل المعنوي إلى السكان المدنيين أيضا . فالحرب الحديثة ليست قاصرة على ميادين القتال ، وانما تمتد إلى المدنيين الذين يتناولهم القتل والتدمير ، ومن هنا تبدو أهمية الروح المعنوية في حفز المدنيين على مضاعفة انتاجهم لدعم الجبهة العسكرية مهما بلغت فظاعة الضغوط التي تتعرض لها الجبهة المدنية ، كما قد يجد المدنيون أنفسهم مطالبين بالتقشف وضغط معدلات استهلاكهم والتنازل عن كثير من احتياجاتهم الأساسية لتركيز كل المقدرات في خدمة المجهود الحربي للدولة . وبالاضافة إلى هذا وذاك ، فان الروح المعنوية هي التي تعطي الحافز على رفض الاحتلال — فيما إذا وقعت الدولة تحته — ومقاومته بكل الوسائل الممكنة . وهناك بعض الأمثلة التي تبرز تلك الحقيقة ومنها :

١ — ان ارتفاع معنويات الشعب السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية أدى إلى تدمير قوة ألمانيا النازية رغم أن القوات النازية استطاعت أن تسيطر على المراكز الاستراتيجية الحساسة ، واحتلال جزء كبير من الأراضي السوفيتية في المراحل الأولى للحرب .

٢ — ان ارتفاع معنويات شعب فيتنام الشمالية جعله يتحمل الخسائر الفادحة التي تسبب عنها القصف الجوي الأمريكي الذي استمر عدة سنوات ، مما أجبر الولايات المتحدة في النهاية على البحث عن تسوية سياسية للحرب الفيتنامية بعد فشل كل الاجراءات العسكرية .

ولا تقتصر تضحيات الأفراد في سبيل وطنهم على أوقات الحروب ، وانما قد تبدو ضرورية أيضا في وقت السلام . فقد يطالب المواطنون بتوفير الأموال للاستثمارات التي توظفها الدولة في مشاريعها ، أو دفع مزيد من الضرائب المحكومة ، الخ . وتقبل هذه الاجراءات والتجاوب معها يعكس روحا معنوية عالية ، بخلاف الحال فيما اذا جوبهت هذه الاجراءات بالمعارضة والرفض ، مما يجعل الدولة عاجزة عن تحمل مسئولياتها وأعبائها بالشكل الواجب بسبب سلبية مواطنيها وموقفهم المتخاذل منها .

ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد أن ارتفاع معنويات الشعبين الألماني والياباني بعد الحرب العالمية الماضية ، وبعد الهزيمة والاستسلام والاحتلال ، أدى بهما إلى اعادة بناء القوة القومية لكل من ألمانيا واليابان بحيث أصبحتا من أقوى المراكز الاقتصادية والصناعية في العالم وبشكل فاق قوة الدول التي احتلتها مثل فرنسا وبريطانيا .

المبحث الرابع

الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وأهم الأخطاء الشائعة في عملية التقييم

نتناول في هذا الجزء من الدراسة تحليل الصعوبات الرئيسية في تقييم قوة الدولة وكذلك أهم الأخطاء الشائعة في عملية التقييم . فأما بالنسبة لهذه الصعوبات فيمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا ـ صعوبة حصر العناصر والمتغيرات المادية واللامادية التي تدخل في تركيب القوة القومية لدولة من الدول ، واعطاء وزن نسبي لكل متغير على حدة. فاجراء الحصر أو التحديد للعناصر المختلفة التي تتكون منها قوة أي دولة يعد من أشق الأمور التي تواجه القائم بالتقييم وذلك لكثرة تلك العناصر وتباينها ثم ان تحديد الوزن النسبي لكل عنصر هو أيضا عملية تحكمية بحتة ويبدو هذا بشكل خاص عند تقييم دور العناصر اللامادية في القوة القومية لأن طبيعتها اللاموضوعية قد لا تتيح الفرصة أمام الوصول إلى نتائج محددة أو حتى تقريبية

في هذا الشأن . فعامل كالروح المعنوية مثلا كيف يتسنى حسابه وتقييمه بالمقاييس المادية عند استخلاص الوزن النهائي لقوة الدولة في ظرف من الظروف ؟ كذلك فان هناك بعض العوامل المادية الأخرى كدور الموقع الجغرافي التي تعكس هي الأخرى احدى الصعوبات البالغة في عملية التقييم .

ثانيا — صعوبة تحديد حقيقة التفاعلات الديناميكية المتغيرة والمعقدة التي تحدث بين هذه العناصر والمتغيرات . وهذه الصعوبة تختلف عن سابقتها في أنه اذا كانت الصعوبة الأولى ذات طابع كمي في الأساس ، فان الصعوبة الأخرى يغلب عليها الطابع الكيفي بشكل واضح . فلا يكفي القائم بالتقييم أن يتعرف على هذه العناصر والمتغيرات وانما يجب أن يصل إلى تصور واضح بشأن الكيفية التي تمتزج بها وتتفاعل لتنتج في النهاية حجما أو كما محددا من القوة القومية ، وفي الحقيقة أن تحديد الطبيعة الكيفية لهذه التفاعلات الديناميكية المعقدة والدائبة التغيير في نفس الوقت انما هي عملية لا موضوعية ويجوز أن تختلف بشأنها الأحكام والآراء اختلافا قاطعا ، ومثل هذه الصعوبة لا يمكن أن توفر صورة دقيقة ومحددة لحقيقة القوة القومية للدولة من الدول في وقت من الأوقات .

ثالثا — صعوبة تحديد انسب الأدوات التي تستخدم في عمليات القياس والتحليل والتقييم ، وكذلك صعوبة تحديد المستويات المسئولة عن تقرير طبيعة الأدوات التي يمكن أن تستخدم في تحليل كل واحد من تلك العناصر والمتغيرات . فمثلا اذا كان القائم بالتقييم بصدد تحليل أهمية العامل الجغرافي ، فما هي الأدوات التي يستخدمها في قياس تلك الأهمية ، ومن هو المسئول عن تحديد طبيعة تلك الأدوات ، هل هي المستويات السياسية أم مستويات أخرى لها نظرة فنية أكثر تخصصا وأدق تصورا ؟ واذا كان العامل الذي يتناوله التحليل هو الروح المعنوية ، فما هي الأدوات التي تستخدم في التعرف على درجة ارتفاع الروح المعنوية والتحقق من النتائج التي يمكن الانتهاء إليها في هذا الخصوص ثم من الذي يقوم على تطبيق هذه الأدوات والمقاييس ، الخ ؟ واذا كانت هذه الصعوبة تبدو كبيرة للدولة وهي تجري تقييما لقواها فانها تصبح أكبر نسبيا بالنسبة للدول الأخرى حين تقوم بعمل تقييم لقوة بعضها البعض .

رابعا ـ أما الصعوبة الرابعة فتتعلق بنوع الامكانيات المتوفرة لدى الدولة من أجهزة جمع المعلومات على اختلافها وتنوعها ، ومدى الكفاءة التى تعمل بها تلك الأجهزة . فالتقييم الصحيح يجب أن يبنى على أساس قوى من الحقائق والمعلومات والا أصبح التقييم غير ذى قيمة بالمرة . ولما كانت عناصر القوة القومية للدول في حالة من التغير المستمر ، لذا فانه ما لم تتوافر لأجهزة جمع المعلومات المقدرة على تتبع هذا التغير وتحديد مداه وأهميته بالنسبة لكل عنصر ، فان التحديد الكمى لوزن العناصر التى تسمح طبيعتها بذلك ، وكذلك التحديد الكيفى لتفاعلات عناصر القوة القومية كلها ، يصبح أمرا غير ممكن أو غير معبر عن الواقع . ولذلك فان مستوى الكفاءة التى تعمل بها أجهزة جمع المعلومات يؤثر تأثيرا خطيرا ومباشرا على كل ما يرتبط بعملية التقييم .

خامسا ـ أما الصعوبة الأخيرة فتنصرف إلى كيفية ضمان الحيدة والموضوعية في التحليل لأن التحيز يفسد التقييم ويشوهه . والحقيقة أن اشتراط الموضوعية في تقييم عناصر يفتقر الكثير منهـا إلى الطبيعة الموضوعية ، لهو أمر قد يبدو مجافيا للمنطق ، ولكن العملية كلها تتعلق بالحدود التى يمكن أن يصل إليها التحيز في التقييم ، فان تجاوز الحد المعقول الذى يسمح به تفاوت الأحكام فانه يؤدى ولا ريب إلى افساد التقييم وتفريغه من كل مضمون ذى قيمة .

كان هذا عن الصعوبات الرئيسية التى تعترض عملية التقييم ، أما عن أهم الأخطاء الشائعة في تقييم قوة الدولة من جانب الدول الأخرى فهى تتمثل في :ـ

(١) تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة ، (٢) تصور بعض عناصر القوة على أنها ذات طبيعة دائمة ، (٣) التركيز على عامل مفرد في التقييم ، وفيما يلى شرح تفصيلى لكل واحد من هذه الأخطاء . (٢٠)

١ ـ خطأ تصور القوة على أنها ذات طبيعة مطلقة :

من الأخطاء الشائعة في عملية التقييم أن ينظر إلى قوة الدولة على أنها مطلقة ، وليست نسبية بالمقارنة بقوة غيرها من الدول . وهذه النظرة المطلقة تفسد التقييم وتبعده عن واقع علاقات القوى الموجودة في وقت ما . فعلاقات

القوى في المجتمع الدولي تتميز بالديناميكية والتغير ، ومن الخطأ اذن أن ننظر إلى قوة دولة معينة على أنها ثابتة . حقيقة قد يحدث أن قوة الدولة لا تتغير في حجمها ومكوناتها وعناصرها الأساسية ، ولكن هذه القوة قد تكون ذات فاعليات مختلفة بحسب التغير الذي يطرأ على حجم القوة القومية للدول الأخرى ، فهي قد تكون ذات تأثير معين في وقت ما ولكنها في وقت آخر وفي ظل علاقات قوى مختلفة قد تؤثر على نحو مختلف سواء بالزيادة أو النقص .

ومن هنا ، فان حجم قوة الدولة وفاعليتها يرتبطان في المقام الأول بعلاقات القوى الموجودة وبنوع التغير الذي يطرأ على تلك العلاقات من حيث الزيادة أو النقص . فبريطانيا في وقت ما خلال هذا القرن كانت من أقوى دول العالم على الاطلاق ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية نجد أن الوضع قد اختلف جذريا ، لا بسبب أن بريطانيا أقدمت على تخفيض حجم قوتها العسكرية بل على العكس فقد أصبحت من الدول المتملكة للأسلحة الذرية والهيدروجينية ، ولكن بسبب أن هناك قوى أخرى أكثر تفوقا قد برزت إلى حيز الواقع الدولي مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، مما جعل قوة بريطانيا في مجموعها لا تقاس بهاتين القوتين العاتيتين ، وبذلك يمكننا أن نقول ان بروز هذه القوى العاتية قد جرد بريطانيا من سمعة التفوق الضخم الذي ظل ينسب إليها فترة طويلة من الزمن . والمثل يمكن أن يقال عن التغير الذي حدث في قوة الاتحاد السوفيتي قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها .

٢ ـ خطأ تصور بعض عناصر القوة القومية على أنها ذات طبيعة دائمة :

وهذا الخطأ الآخر الشائع في عملية تقييم القوة القومية ينبع من الوهم الذي يتبادر إلى الذهن أحيانا ومؤداه أن بعض مكونات القوة القومية تتمتع بطبيعة دائمة لا ينصرف إليها التغير ، ومن ثم فانها تستمر في أدائها لنفس الدور تحت كل الظروف وبغض النظر عن التغير الذي يتناب علاقات القوى القائمة بين الدول الأخرى . وهذه النظرة أيضا غير واقعية ، وبخاصة مع التطورات التكنولوجية الهائلة التي تجعل من فكرة وجود عوامل ثابتة في قوة الدولة أمرا غير عملي بل وغير متصور .

٣ ـ خطأ التركيز على عامل مفرد في عملية التقييم :

ثم هناك الخطأ الناتج عن الافراط في التركيز على عامل واحد من عوامل القوة القومية للدولة ، بمعنى أن يغلب هذا العامل على كافة جوانب التقييم ، والتقييم السليم هو الذى يأخذ بعين الاعتبار كل العناصر التى تؤثر في قوة الدولة التى يجرى هذا التقييم بشأنها ، حتى يكون التقييم متوازنا في النهاية ، وقريبا من الواقع على قدر الامكان . فمثلا لا يمكن الادعاء بأن عامل الاتساع الجغرافي يشكل العنصر الحاسم في قوة الدولة أو تعداد السكان أو مستوى التطور الاقتصادى ، الخ . وانما هذه العوامل مجتمعة يجب أن تحلل وتقيم في ضوء الحقائق والمعلومات المتاحة عن كل منها .

obeikandl.com

المبحث الخامس

كيفية استخدام القوة القومية

هناك عدة ملاحظات مبدئية تجدر الاشارة إليها قبل اجراء مناقشة تفصيلية حول وسائل استخدام القوة القومية . لقد ذكرنا من قبل أن القوة القومية تشتمل على العديد من المكونات الرئيسية مثل الموارد والامكانيات المادية والبشرية والتسهيلات الجغرافية والقوة العسكرية ، الخ . وهى قوة بقدر ما تؤثر لصالح الدولة في سلوك الدول الأخرى ، ولكن اذا ما بقيت هذه الامكانيات دون استعمال كفء فانها تفقد قيمتها إلى حد كبير .

فالثراء المادى للدولة قد يعتبر في تقدير البعض ضمانا اوتوماتيكيا لقوة الدولة ، ولكن قد يكون الحال على خلاف ذلك . فلسنوات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية ، ظلت قوة الولايات المتحدة في المجتمع الدولى محدودة على الرغم من ثرائها النسبي الضخم ، ويرجع ذلك إلى سلبية الولايات المتحدة في استظهار هذه القوة في علاقاتها الخارجية ، ولكن بعد الحرب تغير الوضع كلية . والمستعمرات تقدم من جهة أخرى مثالا واضحا على ذلك ، فثراء هذه المستعمرات المادى هو الذى أغرى الدول الاستعمارية الأقل منها في الامكانيات باستعمارهـا ، وقد سهل من ذلك عدم وجود قوة عسكرية تحمى تلك الامكانيات المادية .

ومن هنا نستطيع أن نقول ان الثراء المادى بلا منازع هو عصب قوة الدولة ولكن بشرط أن يستغل بكفاية وإلى أقصى حد ممكن لأن الثراء يمكن الدولة من الحصول على أدوات القوة القومية الأخرى ، وبخاصة أدوات الحرب والعنف ، مثلما كان يحدث في الماضى حين كانت الدول تشترى الأسلحة والمحاربين المرتزقة والحلفاء بما تدفعه لهم من مال .

وهناك ناحية أخرى وهى أن قصر استخدام القوة على أدواتها المادية أو المحسوسة فقط يعـد أمرا غير واقعى ، بل لا بـد وأن يمتد هـذا الاستعمال إلى الأدوات الدعائية والنفسية والثقافية والأيديولوجية وغيرها حيث قد يكون

لها وزن كبير من التأثير في سلوك الدول الأخرى في بعض الظروف والمواقف، وبذلك تتكامل الأدوات المادية وغير المادية في ابراز قوة الدولة وتأثيرها الدولي .

والعامل الآخر الذي يهمنا أيضا التعرف عليه ، هو أن مبالغة الدول في تقييم قواها الذاتية قد يكون مصدر ضعف لا مصدر قوة حين تجبر على استخدامها فقد تظن الدولة أنها تستطيع من خلال التهويش أن تحقق مآربها ، غير أنها متى أجبرت على تجريب قواها في مواقف وأزمات محددة ، فانها سوف تفقد سمعتها واحترامها كدولة قوية ، وسيصبح من الصعب عليها تعويض هذه السمعة المنهارة ، وينطبق هذا الكلام نفسه على الدولة التي تلجأ إلى المبالغة في تقييم قوة الدول الأخرى لأن ذلك التهويل يؤثر على كيفية استخدامها القوة المتاحة لديها .

كانت هذه بعض ملاحظات مبدئية حول كيفية استخدام الدولة القدر المتاح لديها من القوة في أي ظرف دولي تكون طرفا فيه .

المبحث السادس

الأدوات المستخدمة في ممارسة القوة القومية

في أي موقف أو ظرف دولي نجد أن هناك عددا كبيرا من الدول الأطراف ذات الأهداف والمصالح المختلفة ، وكل طرف يحاول أن يؤثر في باقي الأطراف بالطريقة التي تخدم مصالحه وأهدافه ، أو بعبارة أخرى فان علاقات المجتمع الدولي ليست علاقات ثنائية محدودة الأهداف ، وانما هي علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة ، وقد تلتقي فيها الأهداف كما قد تتصادم ، وهذا هو السبب الذي يعقد بصفة رئيسية من الكيفية التي تمارس بها كل دولة قوتها القومية في هذه البيئة الدولية الديناميكية .

ولكننا سنحاول هنا أن نختصر هذا التعقيد . وأن نصور الكيفية التي تمارس بها القوة القومية في شيء من البساطة . ولنبدأ بافتراض أن هناك دولتين ، أ ، ب وأن بينهما نزاعا حول موضوع معين .

من البديهي أن دولة أ ستحاول أن تتصرف في النزاع بطريقة معينة لتؤثر في سلوك الدولة ب ، ومن الطبيعي أيضا أن تحاول ب أن تتبنى سلوكا يلغي من تأثير الطرق التي تستخدمها أ في مواجهتها . ودولة مثل أ تجد نفسها أمام أربعة أشكال من التصرفات البديلة في مواجهة الدولة ب وهي :

١ – عن طريق اقناع ب بالأهداف التي تتوخاها من سياستها في النزاع بينهما.

٢ – عن طريق تقديم اغراءات تجعل ب في حالة تقبل لهذه الأهداف .

٣ – عن طريق التهديد بتوقيع العقاب على ب فيما اذا تجاسرت على الرفض .

٤ – عن طريق الالتجاء المباشر إلى القوة المسلحة لارغام ب على التسليم بتلك المطالب ، وهذه هي أساسا الوسائل التي تستخدم في ممارسة القوة. القومية وهي على الترتيب :

الاقناع – الاغراءات – توقيع العقوبات – استخدام القوة المسلحة . وفيما يلي تحليل لطبيعة كل واحدة من هذه الأدوات .

١ – أسلوب الاقناع :

والاقناع هو أسهل الأساليب في ممارسة الدولة لقوتها لأنه متى تم الاقناع فان جهود الدولة في حماية أهدافها ومصالحها تتوقف عند هذا الحد . والطريقة التي تتم بها ممارسة الاقناع ، هي أن يقوم ممثلو الدولة بتحديد معالم الموقف وملابساته لممثلي الدولة الأخرى وبالطريقة التي تجعلهم يتفهمون الدوافع التي تحيط بموقف الدولة التي يمثلونها . وعملية تعريف الموقف وتحديده قد تشتمل على مخاطبة بعض المشاعر أو المبادىء المشتركة التي تعتقد فيها الدولة الأخرى ، أو توضيح بعض الحقائق التي ربما تكون قد خفيت عليها ، أو تبيين العواقب النهائية التي ربما تكون الدولة الأخرى قد أسقطتها من تقديرها . كما يقوم أولئك الممثلون الدبلوماسيون بتوضيح المزايا أو العقوبات التي ستحل بالدولة الأخرى في حالة رفضها أو امتناعها عن الاستجابة لمطالب الدولة الأولى ، وهذا هو بالدرجة الأولى عمل الدبلوماسية ومحور اهتمامها . وما المؤتمرات والتنظيمات الدولية

الا دليل على محاولة الدول اقناع بعضها بالأهداف التى ترمى إليها من وراء اتباعها لسياسات معينة .

وبوجه عام يبدو أسلوب الاقناع من الأمور المحببة إلى الدول الصغرى حيث لا تمتلك الكثير من وسائل القوة الأخرى . ان الاقناع فضلا عن فعاليته في بعض الحالات فانه أرخص هذه الوسائل كلها وأقلها مخاطرة على الاطلاق .

٢ ـ أسلوب الاغراءات :

والاسلوب الثاني في ممارسة الدولة لقوتها ، هو أسلوب تقديم الاغراءات للدول الأخرى . وهذه الاغراءات تختلف في طبيعتها وتتنوع طبقا للموقف الذى تقدم فيه ، فأحيانا تكون تلك الاغراءات ذات صبغة نفسية محضة مثل اجراء بعض التغيير في دبلوماسية الدولة إلى الحد الذى يرضى اتجاهات الدول الأخرى التى يعنيها أمر هذا التغيير .

غير أنه في معظم الأحوال تكون الاغراءات ذات طبيعة مادية تستفيد منها الدولة التى تقدم إليها . ومن أمثلة الاغراءات المادية : التنازلات الاقليمية ، والمعونات العسكرية في مجالات الأسلحة والقوات والقواعد والتسهيلات والوعود بالتدخل إلى جانب الدولة إذا ما تعرضت لهجوم مسلح من الخارج .

كما قد تكون الاغراءات اقتصادية على شكل منح وقروض كما تفعل الولايات المتحدة في برنامج معونتها الخارجية ، وهو البرنامج الذى ينظر إليه على أنه أهم أدوات الدبلوماسية الأمريكية في تعاملها مع العالم الخارجى. ويدخل في نطاق الاغراءات الاقتصادية كذلك العقود التجارية والامتيازات الجمركية والمساعدات الفنية ، الخ . وهناك الاغراءات السياسية التى من أمثلتها منح حق الحكم الذاتي أو الاستقلال السياسى للدولة تابعة ، أو تأييد موقف دولة في أحد المؤتمرات الدولية ، أو التصويت إلى جانبها في إحدى المنظمات الدولية بخصوص مشكلة معينة ، أو الستر على موضوع معين قد يكون في اثارته أمام الرأى العام احراج للدولة التى يقدم إليها هذا الاغراء السياسى . (٢١)

٣ ـ اسلوب توقيع العقوبات :

وهى الطريقة الأخرى المتبعة في ممارسة الدولة للقوة المتاحة لديها . وهناك ارتباط فعلى وثيق بين الاغراءات والعقوبات، فمن أكثر العقوبات تأثيرا الامتناع عن تقديم اغراءات معينة ، بينما أن من أهم الاغراءات الامتناع عن توقيع عقوبة شديدة على الدولة المقصودة بها .

وأسلوب توقيع العقوبات شائع جدا في المجتمع الدولى، ولكن لكى يكون هذا الأسلوب على أكبر قدر من الفعالية والتأثير ، فلا بد وأن يسبقه انذار الدولة التى ستوقع عليها العقوبة ، لا أن توقع العقوبة بطريقة مفاجئة أو غير متوقعة كاجراء انتقامى ضد بعض التصرفات الصادرة عنها . كما يجب أن يصاغ الانذار بطريقة تجعل التراجع عنه أمرا ممكنا في حالة رضوخ الدولة الموجه إليها هذا الانذار على نحو يرضى مطالب الدولة التى قدمته .

ومن أمثلة العقوبات الشائعة في العلاقات الدولية : الدعايات المعادية ، والتأييد السياسى لأعداء الدولة التى يوقع عليها العقاب ، وفرض قيود على الهجرة والتجارة والنقل ، والعقوبات الاقتصادية ، الخ . (٢٢)

٤ ـ اسلوب استخدام القوة المسلحة :

بالتجاء الدول إلى استخدام أسلوب القوة المسلحة ، فانها تكون قد اجتازت الحد الذى يفصل بين العقوبات غير المبنية على العنف العسكرى إلى القوة السافرة. وتختلف العقوبات غير العسكرية عن اسلوب القوة، في أن الأولى تعبر عن الرغبة في التأثير من خلال اللجوء إلى اجراءات مانعة لوقوع الضرر الذى تخشاه الدولة وتعمل على تلافيه . اما القوة فهى وسيلة الاجبار أو الاكراه الذى يستهدف الحصول على النتائج مباشرة وفي الحال . وفي هذه الحالة تحرم الدولة التى تشن عليها الحرب من أى اختيار أو ارادة ، وانما تكون تلك الارادة ملكا لطرف واحد فقط .

والحروب هى النتاج المباشر لاستخدام القوة كأداة اجبار في العلاقات الدولية . فعن طريق الحرب تسعى بعض الدول للحصول على توسعات اقليمية ،

أو امتيازات مادية واقتصادية ، أو اسقاط نظام سياسي معين لا تستطيع التعامل معه ، وبدون استخدام القوة فان الوصول إلى هذه النتائج يصبح أمرا صعبا . وينظر أساتذة العلاقات الدولية إلى الحرب على انها حل يائس أخيرا لا يلجأ إليه الا بعد ما يتأكد فشل كل أساليب ووسائل الاقناع والتهديد والاغراء التي تمارس بقصد الوصول إلى أهداف معينة بذاتها .

يبقى بعد ذلك أن نعرف كيف يمكن للدولة أن تختار من بين الأساليب التي تحدثنا عنها حين تضطر إلى استعمال قوتها القومية . وكقاعدة عامة فان هذا الاختيار يتحدد في المقام الأول بطبيعة العلاقة القائمة بين الدولتين اللتين تكونان طرفا في هذه العلاقة :

١ — ففي حالة وجود اتفاق تام بين الدولتين ، فانه من البديهي والطبيعي ألا يكون هناك مجال لاستخدام القوة المسلحة على أي نحو ، فما دام للدولتين اتجاه واحد من موضوع معين ، فلادعي اذن لان تحاول أي منهما التأثير في سلوك الدولة الأخرى ، هذا حتى بافتراض ان احدى الدولتين تمتلك قدرا من القوة أكبر بكثير من الأخرى ، ذلك أن هذه المحاولات تصبح غير ذات مغزى على الاطلاق . فحين تتفق اتجاهات الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا مثلا ، فانه يصبح من غير الضروري أن يستعمل الاتحاد السوفيتي قوته الضخمة ضدها لأي سبب ، ولكن حين تختلف الاتجاهات ، يختلف الأمر تماما ، كما حدث أخيرا حين تدخلت القوات السوفيتية في تشيكوسلوفاكيا لتغير من اتجاهاتها بشكل ينسجم مع المصالح السوفيتية .

وربما يكون ذلك هو السبب في أنه بين الدول الصديقة فنادرا ما يحدث تنويه إلى موازين القوى النسبية في علاقاتها ببعض ، بعكس الحال بين الدول التي تجمعها علاقات عداء ، فنحن لا نسمع عن مقارنات بين القوة الأمريكية وقوة بريطانيا ، ولكنا نسمع عن مقارنات مستمرة بين قوة أمريكا وقوة الاتحاد السوفيتي . والدول الصديقة تجامل بعضها بالتظاهر كما لو كانت ذات قوى متكافئة حتى ولو لم يكن الأمر كذلك ، ويستمر هذا التظاهر باستمرار الاتفاق الذي يوحد اتجاهات ومصالح هذه الدول . وظهور أية بوادر لمقارنات في قوى

هذه الدول ازاء بعضها يعتبر من المؤشرات الدالة على بدء ظهور اختلافات بينها

٢ ـ الحالة الثانية وفيها يكون عدم الاتفاق موجوداً ولكنه غير ذى تأثير حاسم في علاقة الدولتين ببعضهما ، إذ توجد بينهما حالة من الاتفاق في مجالات أخرى متعددة ، وهنا يبرز أسلوب الاقناع كأفضل الطرق المتبعة في ممارسة الدولة لقوتها ، ويتم ذلك من خلال استمالة المبادىء والعواطف والمصالح التى الثقة تشترك فيها الدولتان ،وبالطبع فإن هذا الأسلوب يناسب الدول الصديقة ولكنه لا ينجح مع الدول التى يشوب علاقاتها العداء والتوتر وأزمة المتبادلة .

٣ ـ الحالة الثالثة وفيها يكون عدم الاتفاق موجوداً وإن كان بصورة أشد منه في الحالة السابقة ،إلا أن العلاقة بين الدولتين لا تزال بوجه عام علاقة صداقة . وهنا يبرز أسلوب الاغراءات كبديل أفضل لأسلوب الاقناع . وأوضح الأمثلة على ذلك : أسلوب المعونات الاقتصادية الخارجية ، فهذه المعونات تقدم بصفة أساسية للدول الصديقة ، وكذلك المعونات العسكرية التى تقدم هى الأخرى للدول المتحالفة . وفي هذه الحالة يمكن للدولة أن تضاعف من تلك المعونات إلى الحد الذى يسمح بإزالة مظاهر عدم الاتفاق بين الدولتين .

٤ ـ الحالة الرابعة وفيها يغلب طابع الاختلاف وعدم الاتفاق على علاقة الدولتين ببعضهما ، وهنا يمكن التركيز على أسلوب التهديد بتوقيع العقوبات أكثر من التركيز على تقديم الحوافز والاغراءات ، ذلك أنه مادام أن العلاقات عدائية ، فإن أسلوب التهديد بالعقاب لن يجعلها في حالة أسوأ مما هي عليه ، فالشك والكراهية وأوضاع التأزم بين الدولتين تجعل أساليب الاقناع والاغراء غير مجدية.

٥ ـ الحالة الخامسة وفيها يخفق أسلوب التهديد في حماية مصالح الدولة ، ومن ثم تلجأ إلى القوة العسكرية لإنهاء وضع تعتقد ان استمراره يلحق بها ضرراً غير مقبول .

من هذا كله نخلص إلى القول بأن المفاضلة بين هذه الأساليب البديلة في ممارسة الدول لقوتها إنما يتأثر بحالة الاتفاق أو الاختلاف . وبحالة الصداقة أو العداء التى تطبع علاقات الدول ببعضها ، وينتقل التركيز من أسلوب لآخر بحسب طبيعة تلك العلاقة (٢٣) .

غير أن هناك حقيقة يجدر التنويه بها خاصة بهذه المقاضلة، وهي أن بعض الدول قد تكون قادرة على أسلوب من الأساليب المذكورة آنفاً ، ولكنها لا تقدر على الأساليب الأخرى . فالدولة ذات القوة العسكرية المحدودة لا تستطيع أن تلجأ إلى إستخدام القوه للتأثير في سلوك دولة كبرى مجاورة ، ولذلك فهي تجد نفسها مضطرة إلى ممارسة أسلوب التخريب بكفاية أكبر منه بالنسبة لأسلوب العمل العسكرى المنظم . والدول الفقيرة لا تستطيع أن تلجأ إلى أسلوب المقاطعة أو الجزاءات الاقتصادية . والدول التى ليست لها ايديولوجية قابلة للتصدير لا تستطيع أن تلجأ إلى أسلوب الإقناع بالدعاية كما هو شأن الدول صاحبة الايديولوجيات التى يمكن أن تلقى إستجابة دولية واسعة ، وهكذا .

المبحث السابع

القيود التى ترد على ممارسة القوة القومية

أوضحنا في تحليلنا السابق أن القوة القومية تمثل الأداة التى تعتمد عليها الدولة في تحقيق الأهداف التى تتوخاها من وراء إتباع نمط معين في سياستها الخارجية ، ولكن هل يعنى ذلك أنه لا توجد أية روادع أو ضوابط أخلاقية وقانونية وأدبية تحد من التطرف في ممارسة القوة القومية وتجعل الدول تحصر هذه الممارسة في أضيق حدودها خوفاً من أن يعرضها ذلك لجزاءات يفرضها المجتمع الدولى عليها ؟

لقد تصدى أساتذة العلاقات الدولية للإجابة على هذا التساؤل بأن سلموا بوجود بعض الضوابط الأخلاقية والأدبية والقانونية التى تقيد من حرية الدول في إلتجائها إلى إستخدام القوة ومن أهم هذه الضوابط في إعتقادهم : الأخلاقيات الدولية ، والرأى العام العالمي ، والقانون الدولى ، ومبدأ السيادة القومية .

أ ـ الأخلاقيات الدولية

إن فكرة بعض أساتذة العلاقات الدولية عن دور الأخلاقيات والقيم في المجتمع الدولى تنبع من تقديرهم للدور الذى تمارسه هذه القيم والأخلاقيات في السلوك الإنساني والاجتماعي بإعتبارها كمعايير ترشيد لهذا السلوك ، فهى التى تميز الخطأ من الصواب . كما أنها هي التى تحدد المقبول من غير المقبول

إجتماعياً . ويؤدى فقدان التجانس في القيم والمعايير الأخلاقية في أى مجتمع إلى دفعه إلى أوضاع من التمزق والصراع التى ما كانت لتحدث لو أن هناك إطارا من القيم والأخلاقيات المشتركة التى يلتزم بها الأفراد الذين ينتمون إلى هذا المجتمـــع (٢٤) .

ولكن إذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للمجتمعات السياسية الداخلية ، فهل يصح ذلك بالنسبة للمجتمع الدولى ، أى هل يمكن أن تؤدى القيم الأخلاقية مثل هذا الدور المؤثر والفعال في صياغة علاقاته واتجاهات الدول الاطراف فيه ؟يعتقد البعض ونحن نشاركهم في هذا الاعتقاد ان الأخلاقيات الدولية تعتبر من أعقد جوانب العلاقات الدولية وذلك لصعوبة التوصل إلى معايير متفق عليها دولياً حول جوانب الصواب والخطأ في سلوك الدول الخارجي ، فالاخلاقيات حقيقة نسبية وهي ترتبط بالاختلاف والتنوع في تجارب الدول التاريخية وكذلك في خلفياتها الثقافية ، الخ . ومن ثم فإنه لا يمكن الاعاء بأن هناك قيماً وأخلاقيات تحظى بالتأييد المطلق للمجتمع الدولى . وقد كان ذلك سبباً في حدوث إنقسام في الرأى حول ما إذا كان هناك وجود فعلى لمجموعة من المعايير الأخلاقية الدولية التى تخدم كإطار لتنظيم العلاقات الخارجية للدول . فهناك البعض ممن أنكروا وجود مثل هذه المعايير ، وهناك البعض الآخر ممن أقروا بوجودها ولكنهم لم يصلوا إلى تحديد دقيق وواضح بشأن المضمون الحقيقى لها ، هذا في حين أن هناك فريقاً ثالثاً لم يرى الأخلاقيات الدولية إلا على أنها مجرد إمتداد للأخلاقيات الفردية ، وأنكروا أن يكون لها أى مضمون مختلف .

فأما عن الفريق الأول الذى ينكر وجود معايير وقيم أخلاقية دولية فهو يعتقد أنه يمثل الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية من حيث النظر إلى المصالح القومية على أنها الدافع الرئيسى الذى يتحكم في تشكيل إتجاهات الدول فـــى علاقاتها الخارجية ، وفي رأيه ان اعتبارات المصلحة القومية تنفى الحاجة إلـــى الإلتزام بأخلاقيات دولية يمكن أن تشكل قيداً على حرية الدولة في الدفاع عن هذه المصالح بالشكل الذى تراه . والحقيقة أن هذه الإتجاه الذى ينعت نفسه بالواقعية يعبر في رأى كثيرين نزعة ميكافيللية لا أخلاقية لأنه ينزع من سلوك الدول كل الضوابط التى يمكن أن تردع تصرفاتها غير المشروعة .

وأما عن الفريق الثاني فهو لا يعتقد في وحدة الأخلاقيات الفردية والدولية، وإنما يقر بوجود نوع من الاختلاف، وأن لم يكـــن بالضرورة اختلافا كاملا بينهما، وهم يقدمون تبريراً لهذا الاختلاف بقولهم أن الضغوط النفسية والتوترات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في المجتمع قد تدفع به إلى الالتزام بقيم وأخلاقيات يشـــارك فيها غيره من الأفراد كأداة لمجابهة تلك الضغوط التي هي أقوى من أن يتصدى لها بمفرده. أما في المجتمع الدولي فإن الأمر على خلاف ذلك. فالمصالح القومية للدول تختلف، وهذه الاختلافات لا يمكن إذابتها من خلال الإلتزام بقيم وأخلاقيات دولية مماثلة لتلك التي تؤثر في علاقات الأفراد داخل مجتمعاتهم القومية. ولكن هذا التفاوت في الوضعين لا ينفي في رأى هذا الفريق أن هناك بعض أخلاقيات دولية تراعيها الدول في سلوكها، ومن أمثلة هذه الأخلاقيات الدولية التي هي موضع قبول عام: إدانة فكرة الحرب العدوانية وإنكار مشروعيتها وإستنكار التدخل المسلح في شئون الدول الأخرى إلا في حالة التعرض لاستفزازات عدائية شديدة لا قبل للدولة عـــلى تحملها، وإحترام الحقوق الإنسانية وإدانة سياسات التمييز العنصري، والإقرار بحق كل دولة في الحكم الذاتي وإحترام حـــق الدول في تقرير مصيرهـــا، والإمتناع عن وضع عراقيـــل في طريق التطور الاقتصادي للدول، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن الذى يضفى قوة خاصة على هذه الضوابط الأخلاقية الدولية هو وجود مؤسسات ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية التي يمكن أن تدين أى خروج عليها، بل وأن تفرض من الجزاءات الأدبية والمادية ما يحول دون إنتهاك تلك الأخلاقيات أو الاستهتار بها، هذا بالإضافة إلى قوة الرأى العام العالمي وإتجاهه من هذه الأخلاقيات الدولية، وإستنكاره لأى مظهر من مظاهر الاعتداء عليها.

يبقى الفريق الثالث الذى يعتقد أن قيم المجتمع الدولي ليست إلا إمتداداً أو إنعكاساً للأخلاقيات الفردية، وهذا الفريق يدعي أن القيم الأخلاقيـــة والأدبية لا تتجزأ وإنما تتبع قانونا أعلى، والشخصية الإنسانية في تصور هذا الفريق هي النواة التي تتمركز حولهـــا كـــل هذه القيم، فهى التي تبلورها وتؤثر فيها وتتأثر بها، والأساس الذى تبنى عليه القيم الفردية يتمثل في وجوب الإحترام المتبادل لحقوق الآخرين، وبالمثل فإن أخلاقيات المجتمع الدولي يمكن

أن تكون على نفس النمط ، وهي بهذا تستطيع أن تحرر سلوك الدول من إعتبارات الأنانية القومية الضيقة . غير أن التعقيب الذي يمكن أن يرد على هذا الرأى هو أن الاعتقاد في وجود قانون أخلاقي أعلى لا بد وأن يقترن بنوع من الإيمان به ، وهذا الإيمان لا يمكن أن ينشأ إلا نتيجة الاتفاق على وجود مضمون محدد لهذا القانون والاقتناع به كمقدمة نحو الإلتزام به . وفي المجتمع الدولي فليس هناك إتفاق عام شامل على وجود مثل هذا القانون الأخلاقي ، فمقاييس الدول الأخلاقية تختلف ، فضلاً عن أن القيم الأخلاقية أمر نسبي وعادة ما تخضع لتفسيرات وأحكام متباينة ، ومن هنا لا يمكن التقيد بمبدأ الإلتزام المطلق بقيم وأخلاقيات تمثل في جوهرها حقيقة نسبية .

وبغض النظر عن القيمة الحقيقية لكل واحد من هذه الآراء ، فإنه تبقى حقيقة أخيرة لا جدال فيها وهي أن هناك بعض أخلاقيات دولية عامة تؤثر في السلوك الخارجي للدول ، ويؤدى الخروج عليها إلى تعريض الدولة المخالفة لجزاءات عديدة ، ليس أقلها الجزاءات الأدبية أو غير الرسمية .

ب – الرأى العام العالمي

أما الرادع الأدبي الثاني على التمادى في إستخدام القوة القومية فهو الرأى العام العالمي ، والمقصود بالرأى العام العالمي الاتفاق الذى يتعدى الحدود القومية للدول ويوحد بينها تجاه بعض المسائل الأساسية في السياسة الدولية . وهذا الإتفاق الدولى في الرأى يظهر نفسه على شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء أى تصرف دولى يكون فيه خروج على هذا الاتفاق ، وقد يمتد رد الفعل هذا ليقترن بتوقيع جزاءات على الدول المخالفة .

غير أننا نلحظ ثمة عدم إتفاق في الرأى حول قيمة التأثير الأدبي للرأى العام العالمي في السياسة الدولية ، فهناك البعض ممن يعتقدون في أهمية هذا التأثير ويقولون أن هناك مشاريع هامة في السياسة الدولية ظهرت تحت ضغط الرأى العام العالمي ، ومنها على سبيل المثال : عصبة الأمم في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وميثاق بريان كيلوج عام ١٩٢٨ الذى أعلن نبذه للقوة

كأداة من أدوات السياسات القومية للدول ، ومنظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . أما البعض الآخر ممن ينكرون قيمة الرأى العام العالمي في التأثير على السياسات الخارجية للدول ، فيذكرون أمثلة عديدة تبرز عدم جدوى هذا التأثير ومنها : إخفاق الرأى العام العالمي في ردع الاعتداءات اليابانية ضد الصين في الثلاثينات من هذا القرن ، أو الاعتداءات الإيطالية ضد الحبشة في عام ١٩٣٥ ، أو ردع ألمانيا النازية عن تنفيذ مخططاتها التوسعية في أوروبا ، أو التدخل السوفيتي المسلح في المجر وبولندا عام ١٩٥٦ أو إيقاف الحرب الأمريكية في فيتنام منذ أوائل الستينات ، أو غير ذلك من المواقف الدولية .

وإذا كان لنا أن نعلق على هذين الاتجاهين فإمكاننا أن نقول إننا لا نستطيع الادعاء بأن الرأى العام العالمي فاقد التأثير تماماً ، إلا أن قيمة هذا التأثير تختلف بحسب الظروف والمواقف الدولية ، فبينما تظهر في بعضها بشكل إيجابي حاسم ، تظهر في البعض الآخر على نحو أقل ايجابية ، وليس هناك من دولة في العالم مهما بلغت قوتها تستطيع أن تتجاهل الرأى العام العالمي تماماً ، بل نجد الدول تحاول دائماً أن تعطى تفسيرات ومبررات لسياساتها بغية إقناع الرأى العام العالمي بها ، وتفادياً لما قد يجلبه عليها عدم اقتناعه من معارضة .

ويعتقد أساتذة العلاقات الدولية أن هناك عاملين يمثلان الأساس في توحيد إتجاهات الرأى العام العالمي . اما أولهما فهو العامل السيكولوجي ، وأما ثانيهما فهو العامل التكنولوجي . فأما التبرير الذي يبنى عليه العامل السيكولوجي فيتمثل في أن الطبيعة الإنسانية ذاتها تولد الاعتقاد العام والمشترك في عدد من القيم والمبادىء الأدبية والأخلاقية التى لا تتأثر بالأختلافات القومية أو العنصرية ، وأى إنتهاك لهذه القيم يعتبر تحدياً وإستفزازاً مما يدفع إلى استنكاره والاحتجاج عليه على نطاق دولى واسع .

غير أن هناك البعض ممن يشككون في سلامة الافتراض القائل بوجود أساس نفساني يوحد إتجاهات الرأى العام العالمي ، ويقولون ان الاختلاف الجذرى في أوضاع الدول لا يسمح بوجود هذه الوحدة النفسية التامة . فهناك

دول تتمتع بالوفره الاقتصادية في حين توجد دول أخرى تعيش في مستوى الكفاف ، وهناك دول دكتاتورية وأخرى ديمقراطية ، ودول قوية وأخرى ضعيفة ، وهذا التفاوت في ظروف البيئات السياسية الداخلية ينعكس على إتجاهات الرأى العام فيها ، فكيف نفترض إذن وجود تماثل نفسي في هذه الإتجاهات إذا كنا نعلم أن الرأى العام في كل دولة يتشكل وفقاً للمؤثرات التى تتفاعل في تلك البيئات القومية المتميزة ؟ وعلى الرغم من وجاهة هذا الرأى ، إلا أننا لا نستطيع أن نقبله على علاته ، فحقيقة أن البيئات السياسية القومية تشكل إتجاهات الرأى العام فيها ، إلا أنه ما لم يكن هناك حد أدنى من الوحدة النفسية التى تجمع بين إتجاهات الرأى العام في دول العالم المختلفة ، فاننا لا نستطيع أن نزعم حينئذ بوجود رأى عام عالمي ، وتتحول فكرة الرأى العام العالمي إلى خرافة لا وجود لها في السياسة الدولية ، وهذا بلا شك إعتقاد خاطىء تكذبه الشواهد والوقائع العملية .

يبقى بعد ذلك أن نناقش الرأى الذى يعتقد بأهمية العامل التكنولوجي في توحيد إتجاهات الرأى العام العالمي ويقوم هذا الرأى على أساس أن الثورة التكنولوجية في أساليب الاتصال استطاعت أن تلغى تأثير العوائق الطبيعية والمسافات الجغرافية التى كانت تحول دون تقارب الدول وتفاعلها مع بعضها غير أننا هنا أيضاً نجد من يتصدون للتقليل من أهمية هذا العامل التكنولوجي ، ويقولون أنه برغم هذه الثورة التكنولوجية فما يزال العالم منقسماً وبصورة أكثر حدة وخطورة منه في أى وقت مضى ، ذلك أن النزعات القومية للدول لا تزال تلعب الدور الأول في تحديد اتجاهاتها ، وفي تشكيل نظرتها إلى أحداث السياسة الدولية ، وما دامت النزعات القومية هي المسيطرة ، وما دام أنه ليست هناك أية دلائل تشير إلى قرب اضمحلال هذه النزعات القومية في الوقت الراهن أو حتى في المستقبل ، فسيظل الرأى العام العالمي منقسماً على نفسه ، ويكون من قبيل المبالغة عندئذ أن ندعي أن العامل التكنولوجي قد أسهم في التقريب بين إتجاهات الدول ، وأنه يعمق هذه الوحدة بمرور الوقت .

وهذا الرأى لا يمكننا أن نقبله هو الآخر على إطلاقه ، فحقيقة أن النزعات

القومية لم تضمحل ولن تختفي ، إلا أن ذلك لا يصح أن يتخذ كمبرر لإلغاء فاعلية العامل التكنولوجي كلية في مجال التأثير في أوضاع الرأى العام العالمي . فالثورة التكنولوجية ربطت العالم كله بشبكة واسعة ومحكمة من الاتصالات التي لم يكن للمجتمع الدولى سابق عهد بها ، وقد أدى ذلك إلى أن أى حدث يقع في منطقة من العالم ، مهما كانت نائية ، يخلق ردود فعل فورية وعلى أوسع نطاق عالمي ممكن ، وردود الفعل هذه تتمخض في النهاية عن اتجاهات عامة تبدو وكأنها المسيطرة على « المزاج السياسي العالمي » إذا جاز لنا أن نستخدم هذا التعبير ، وهذه الاتجاهات العالمية لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها ، فهى المؤشر الذى يوضح مدى إستعداد العالم لتقبل أو رفض بعض انماط السلوك الدولى كما تعكسها مواقف السياسة الخارجية .

جـ – القـــانون الدولـــي

والقانون الدولى قد يقوم بدور هو الآخر في تقييد ممارسة الدول لقوتها القومية وذلك عن طريق التفسيرات القانونية التى يعالج بها موضوع الحرب في العلاقات الدولية . فمنذ البداية حاول فقهاء القانون الدولى التفرقة بين ما أطلقوا عليه الحروب العادلة والحروب غير العادلة وقد أقروا بحق الدولة في الالتجاء إلى الحرب في حالة الدفاع الشرعي عن النفس ، أو كإجراء إنتقامي لدفع ما قد يلحق بها من أضرار على يد الدول الآخرى .

على أن معالجة هذه المشكلة بالمعايير القانونية وحدها يعتبر أمراً غير كاف إذا ما أخذنا في الاعتبار المؤثرات السياسية المعقدة والمتداخلة التى تحكم نظـــرة الدول من موضوع القوة والحرب ، الأمر الذى حدا بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن الحرب هي عمل سياسي في الأساس وليـست عملاً يخضع للتفسيرات القانونية المحضة . وهم محقون تماماً في تصورهم هذا .

ومهما يكن الأمر فلا يسعنا إلا أن نقر بوجود محاولات مستمرة من جانب المنظمات الدولية لتنظيم إستخدام القوة في العلاقات الدولية من خلال التأكيد على عدة مبادىء منها : ضرورة إحترام الدول لحق كـــل منها في الاستقلال السياسي ، والامتناع عن اللجوء إلى الأعمال العدوانية ، والعمل على حـــل

المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ورفض الاعتراف بالنتائج التى تترتب عن الاستخدام غير المشروع للقوة ، والامتناع عن تأييد العدوان ، الخ . وقد بدأت هذه المحاولات في الواقع منذ مؤتمر لاهاي الأول الذى إنعقد في عام ١٨٩٩ ونادى بوجوب إمتناع الدول عن إستخدام العنف المسلح في علاقاتها ، ودعا إلى ضرورة العمل على تسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية . إلا أن مؤتمر لاهاي لم يضع نظاماً إجبارياً لتنظيم هذه العلاقات وإنما تركها لاختيار الدول المعنية ، ثم جاءت المرحلة الثانية مع عصبة الأمم التى أقرت بعدم مشروعية الحرب العدوانية ، وخولت مجلس العصبة الحق في توقيع جزاءات مناسبة على الدول التي تلجأ إلى استعمال القوة بطريقة غير مشروعة . إلا أن هذا النظام كان يشتمل على بعض الثغرات التى جعلت تطبيقه غير فعال . وفي عام ١٩٢٨ أبرم ميثاق بريان كيلوج – الذى أسلفنا الاشارة إليه – والذى ندد بالحرب وأنكر مشروعيتها كأداة لسياسات الدول القومية . وفي عام ١٩٤٥ صدق على ميثاق الأمم المتحدة الذى نص على أن الغاية من قيام الأمم المتحدة هي حفظ السلام والأمن الدوليين . وتبعاً لذلك ، فقد نادى الميثاق بمبدأ تحريم والتدابير القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، وطلب من الدول الأعضاء في المنظمة المساهمة في الاجراءات والتدابير الجماعية التى تلجأ إليها المنظمة الدولية لقمع الدول التى تلجأ إلى ممارسة الأعمال العدوانية ضد غيرها .

ورغم أهمية كل هذه المحاولات ، إلا أن هناك فريقاً من المحللين السياسيين الذين ينكرون القيمة العملية لهذه الجوانب القانونية في تنظيم استخدام القوة ، ويضربون مثلاً لذلك بما يحدث داخل الأمم المتحدة حيث كثيراً ما تمتنع الدول عن إصدار أحكام قانونية على تصرفات بعضها . فهناك دول تحاول تفادى الجدل العنيف الذى يثور حول تعريف العدوان لعدد من الأسباب منها : إن المنطقة أو الدولة التى يثور حول تصرفاتها الجدل القانوني قد تكون غير ذي أهمية من وجهة نظر مصالح الدولة الممتنعة ، ومن ثم فليس هناك ما يدعوها ، أو هكذا تعتقد ، إلى اقحام نفسها في مجادلات ومناقشات قانونية لن تفيد منها شيئاً ، بل وربما عرضتها لعداء بعض الدول التى يعنيها أمر تلك التفسيرات القانونية . كذلك قد يكون الامتناع راجعاً إلى الرغبة في تفادى الحرج الذى ينشأ بسبب المواقف التى تشتمل على مواجهات مباشرة بين الدول الكبرى ،

وقد يكون في الانحياز إلى جانب دفعاً بالجانب الآخر إلى وضع ضغوط سياسية أو اقتصادية تضر بمصالح الدولة المنحازة . وفي حالات أخرى يكون التهرب من إصدار هذه الأحكام القانونية راجعاً إلى الانحياز إلى جانب دولة صديقة أو حليفة، الأمر الذي يضع اعتبارات المجاملة فوق مبادىء القانون . وفي بعض المواقف يكون التهرب بسبب تصادم هذه الأحكام القانونية مع العلاقة الايديولوجية للدولة المتهربة بالدولة المعتدية ، وهو أمر يجعلها تغلب الاعتبارات المذهبية على حكم القانون ، الخ . وهذه الأمور كلها هي التي تدفع هذا الفريق من المحللين إلى القول بأن النصوص القانونية قد تبدو عملاً عظيماً وجذاباً من الناحية النظرية ، إلا أن حقائق السياسة الدولية تجعل من تنفيذها وإخراجها إلى حيز الواقع من الصعوبة بمكان .

وعلى أية حال فإن ضعف تأثير القانون الدولي على استخدام القوة في العلاقات الدولية يجب ألا يكون باعثاً على فقدان الثقة تماماً بقواعده وأحكامه ، فربما أدى إكتمال هذه المحاولات مستقبلاً ، إلى زيادة التأثير الذي يمارسه القانون على تصرفات الدول في موضوع القوة والحرب بدرجة أكبر مما هو حادث الآن .

د ـ مبدأ السيادة القومية

أما القيد الأخير الذي يرد على استخدام القوة القومية ، فهو مبدأ السيادة القومية . ويعني هذا المبدأ أن للدولة سلطة تقرير كل ما يتصل بالدفاع عن مصالحها ، كما أن لها الحق في حماية استقلالها وكيانها ، غير أن هذا لا يعني أن تضع الدولة سيادتها فوق سلطة القانون الدولي ، أو أن تفعل ما تشاء دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى . ومن هنا فقد حاول القانون الدولي تنظيم حق الدولة عند ممارسة سيادتها القومية بأن وضع بعض القيود على هذه الممارسة ومنها وجوب مراعاة الحقوق الأساسية للدول الأخرى وهي : حق الدولة في البقاء ، وحقها في الاستقلال ، وحقها في المساواة وعدم التدخل في شئونها الداخلية ، وحقها في التبادل التجاري مع غيرها من الدول .

وعلى الرغم من أن الدول تحتفظ لنفسها ـ كما أسلفنا القول ـ بالحق في إتخاذ أى اجراءات تراها ضرورية للدفاع عن مصالحها ، إلا أننا نلحظ أن الدول تقبل بعض تلك القيود على حريتها في استخدام القوة ، وهي من أجل ذلك تدخل في اتفاقات ومعاهدات مع غيرها من الدول ، وبمقتضاها تعلن تلك الدول عن رغبتها في تجنب استعمال القوة في علاقاتها المتبادلة ، كما أن هناك دولاً أخرى تدخل في مفاوضات حول نزع السلاح والرقابة على التسلح لتقليل احتمالات استخدام القوة المسلحة . والدول حين تفعل ذلك فهى لا تتنازل عن سيادتها القومية ، وإنما هي تقبل ببعض القيود على ممارستها لها ، وهي القيود الضرورية لمنع تحول المجتمع الدولى إلى صراع على القوة تستفيد منه الدول القوية على حساب الدول الضعيفة ، الأمر الذى قد ينتهي بهذا المجتمع في النهاية إلى أوضاع من الفوضى والتمزق والعنف المستمر .

الهـــــــوامش

(١)

Organski, World Politics, op. cit., p. 91

Morganthau, Politics Among Nations, op. cit., p. 101

Deutsch, On the Concepts of Politics and Power, in, James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, op. cit., p. 257.

(٢)

Organski o.p. cit., p. 85.

(٣)

Leroho & Said, Concepts of International Politics, op. cit., pp. 61 - 62.

Organski, op. cit., pp. 200 - 204.

Schleicher ,International Relations, op. cit., pp. 233 - 234.

(٤)

Organski, op. cit., pp. 86 - 87.

(٥)

Ibid, p. 101.

(٦)

Ibid, pp. 102 - 103.

(٧)

Ibid, p. 328.

(٨)

Ibid pp. 328 - 282

(٩)

Ibid ,pp. 328 - 329

(١٠)

Ibid, pp. 329 - 330.

(١١)

Ibid, p. 330.

(١٢)

Mackinder G,eography and the Pattern of Power, in Sprout & Sprout, Foundations of International Politics, op. cit., pp. 326 - 332.

Kurt London, The Permanent Crisis, (Blaisdell Publishing Company, Mass, 1968), pp. 34 - 41.

Organski, op. cit., pp. 118 - 131.

Frederick Hartmann, The Relations of Nations, (Macmillan, New York, 1967), pp. 46 - 50.

Jean Gottman, Geography and International Relations, in Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 128 - 140.

obeikandi.com

(١٢)

Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 110 - 116.

Charles Lerche & Abdul A. Said, Concepts of International Politics, op. cit., p. 71.

Klaus Knorr, Military Power and Potential, op. cit., pp. 68 - 73.

Charles Schleicher, International Relations : Cooperation and Conflict, (Prentice Hall of India, Inc., Delhi, 1963), pp. 235 - 247.

A.F.K. Organski, World Politics, op. cit., pp. 131 - 137.

(١٤) راجع في ذلك :

A.F.K. Organski, World Politics, op. cit. pp. 134 - 137.

(١٥) راجع في أهمية عنصر السكان في موضوع القوة القومية :

Hans Morganthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 121 - 126.

Kurt London, The Permanent Crisis, op. cit., pp. 44 - 48.

Sprout & Sprout, Foundations of International Politics, op. cit., pp. 382 - 426.

(١٦) راجع في ذلك :

Klaus Knorr, Military Power and Potential, op. cit., pp. 54 - 68, pp. 73 - 89.

James R. Schlesinger, Economic Growth and National Security, in, The Theory and Practice of International Relations, edited by William Oslon, op. cit., pp. 174 - 197 188.

Frederick Hartmann, The Relations of Nations, op. cit., pp. 50 - 54.

Warner R. Schilling, Science, Technology and Foreign Policy, The Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 216 - 227.

(١٧) راجع في ذلك :

Klaus Knorr, Military Power and Potential, op cit., pp. 24-26, 32-35.

Stephen Jones, The Power Inventory and National Strategy, in, The Theory and Practice of International Relations, op. cit., pp. 104 - 125.

Charles M. Fergusson, Military Forces and National Objectives, Ibid, pp 194 - 205.

New Dimensions of Violence : Military Technology Since 1945, in, Sprout & Sprout, Foundations of International Politics, op. cit., pp. 251 - 287.

Morton Halperin, The Role of Force in the Nuclear Age, in, American Defense Policy, edited by Mark Smith and Claude Johns, (The John Hopkins Press, Baltimore, 1968), pp. 16-20.

(١٨) راجع في ذلك :

Klaus Knorr, Military Power and Potential, op. cit., pp. 27 - 30.

Dean Pruitt, National Power and International Responsiveness, in, The Theory and Practice of International Relations, edited by William Oslon, op. cit., pp. 292 - 303.

Phillips Davidson, Political Communication as an Instrument of Foreign Policy, Ibid, pp. 303 - 308.

Kurt London, The Making of Foreign Policy, East and West, (J.B. Lippincott Company, New York, 1965), pp. 54 - 63., 253 - 261.

Hans Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 139 - 147.

Henry A. Kissinger, Domestic Structure and Foreign Policy, in, International Politics and Foreign Policy, edited by James Rosenau, (Free Press, New York, 2nd edition, 1969), pp. 261 - 276.

(١٩) راجع في ذلك :

Hans Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 133 - 139.

Charles Lerche, Concepts of International Politics, op. cit., pp. 74 - 76.

W.W. Kulski, International Politics in a Revolutionary Age. (J.B. Lippincott Company, New York, 1968), p. 103.

(٢٠) راجع في النوع الخاص بصعوبات تقييم القوة القومية والاخطاء الشائعة في عملية التقييم :

Hans Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 149 - 167.

Vernon Van Dyke, International Politics, op. cit., pp. 216 - 218.

Klaus Knorr, Military Power and Potential, op. cit., pp. 34 - 35.

Karl Deutsch, On the Concepts of Politics and Power in, James Rosenau's International Politics and Foreign Policy, op. cit., pp. 258 - 259.

Frederick Hartmann, The Relations of Nations, op. cit., pp. 63 - 65.

(٢١) Organski, op. cit., p. 105

(٢٢) Ibid, pp. 106 - 107.

(٢٣) Ibid, pp. 108 - 111.

(٢٤) بالنسبة لطبيعة الجدالات التي تدور بشأن دور الاخلاقيات الدولية في تقييد حرية الدول في سياستها القومية يمكن الرجوع الى :

W.W. Kulski : International Politics in a Revolutionary Age, op. cit., pp. 482 - 492.

Charles Schleicher, International Relations, op. cit., pp. 391 - 406.

Hans Morgenthau, Politics Among Nations, op. cit., pp. 237 - 238.

دور القوة القومية في العلاقات الدولية : مراجع مختارة

1 – Bell, Roderick, Political Power : The Problem or Measurement, in Roderick Bell, David Edwards and R. Harrison Wagner, Political Power: A Reader in Theory and Research, (The Free Pres, New York, 1969), pp. 13 - 28.

2 – Chase, Edward, Politics and Technology, in, William Nelson, The Politics of Science, (Oxford University Press, New York, 1968), pp. 435 - 449.

3 – Claude, Inis, Power and International Relations, (Random House, New York, 1962).

4 – Deutsch, Karl, The Analysis of International Relations, op. cit., pp. 21 - 49.

5 – Fergusson, Charles, Military Forces and National Objectives, in, William Olson and Fred Sondermann, The Theory and Practice of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1968), pp. 194 - 205.

6 – German, Clifford, A Tentative Evaluation of World Power, (The Journal of Conflict Resolution, March 1960), pp. 138 - 144.

7 – Gottmann, Jean, Geography and International Relations, in, Olson and Sondermann, op. cit., pp. 128 - 140.

8 – Johnes, Stephen, The Power Inventory and National Strategy Ibid. pp. 104-125.

9 – Kissinger, Henry, Domestic Structure and Foreign Policy, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy, (2nd edition, 1969), op. cit., pp. 261 - 275.

10 – Knorr, Klaus, The Concepts of Economic Potential for War, Olson and Sondermann, op. cit., pp. 170 - 174.

11 – Kulski, W.W., International Politics in Revolutionary Age, op. cit., pp. 482 - 519.

12 – Lerche, Charles, Foreign Policy of the American People, op. cit., pp. 169 - 189.

13 – Morgenthau, Hans, Politics Among Nations, op. cit., pp. 101 - 151.

14 – Organski, A.F.K., World Politics, op. cit., pp. 101 - 223.

15 – Schelling, Warner, Science, Technology and Foreign Policy , in, Olson and

16 – Schleicher, James, Economic Growth and National Security, Ibid, pp. 174 - 187.

17 – Schleicher, Charles, International Relations, op. cit., pp. 233 - 250.

18 – Simon, Herbert, Notes on the Observation and Measurement of Power, in Roderick Bell, op. cit., pp. 69 - 79.

19 – Sprout and Sprout, Foundations of International Politics, (D. Van Norstand Company, Inc., 1953), pp. 136 - 181.

20 – Sprout, Harold, Geopolitical Hypothesis in Technological Perspective, in, Olson and Sondermann, op. cit., pp. 103 - 104.

21 – Vicker, William, Some Ambiguities in the Notion of Power, in Roderick Bell, op. cit., pp. 110 - 121.

22 – Waltz, Kenneth, International Structure, National Force, and the Balance of World Power, in, Roderick Bell, op. cit., pp. 335 - 346.

obeikandl.com